



ST  
1423

W 1423

۲۰۳۵  
۲۰۳۵

الحق المبين في شرح الافق المبين  
(مستطلى)

ومن يوت الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا

الحق المبين في شرح الافق المبين

اعلمت حضور پور محاصر الدوله ناصر الملك امير الامراء عاليجاه فرزند  
پنیر دولت انگلشیہ رئیس کمرل سر محمد حامد علیخان صاحب دار  
ستعد جنگ جی سی آی ای جی سی وی او ای سی سی فرزند

ریاست راسپور دام اقبالہم و ملکہم

مؤلف سر محمد ناظم الدین صاحب راسپوری

تاریخ ۱۳۳۲ھ

نوشته دست خط



۲۸۸۲۲  
۵۶۰ ۱۶۲۳  
۹۵  
۲۸۸ ۱۵

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحان الله رب العالمين - قاطع السموات والارض المبين - تحمده على ما اسبغ علينا من النعم بالفضل المبين - وتفضل  
ونسلم على من كان نبيا وادام بين الماء والطين سيدنا ومولانا محمد النبي المصطفى احمد بن محمد بن الحسين الموديع السلام  
بالروح الامين ولقد راه بالافق المبين الموحى اليه بالقران العظيم فيه ثناء وهدى للعالمين - المعظم  
الاولين والآخرين - يطلع شمسه في التويم حق الطلوع ويطمح الحق بالاتباع حق السلوع و  
اشرفت شمسه حقيقة في وسط سماه وطلع نور الحق وانجابت سدول الظلام وتلا الاغرة الحق  
واشرف وجه الدين - اعجز باباته العادين واسكت بياناته المكابرين تحت لوائه سائر البين والذين  
في يوم الدين صلى الله عليه وسلم اجمن على آل الطاهرين اهل الشرف والسود في الدنيا والدين فحاز  
علوم الميسرين القاديين بلواب حقه للعالمين واصحاب الظاهرين عابده وفي الحق اجهاد باهيف  
والقلم وصرصوا اساس الدين المبين العباديين الذين شادوا الدين - اطلعت بهم نفوس الاسلام و  
المسلمين لازالت سحاب الرحمة والرضوان تازله على راقدهم في كل آن وحسن - ولعل فنقول  
احوج المنفقين الى رحمة ارحم الراحمين محمد بن الحسين الرافعي كوكبه سبحانه لمبلغه ان  
العلم قد جنبته واهضت انواره وخلت دياره وعفت اناره وعظمت مشاهده واندرت محاله



فرب العالم مضطرب قلبه وارتباض قلبه روعه ولا سيما بعد العبد الضعيف الكليل أصيب من المصائب ما  
 أصيب بتعاقب النوائب وتفاقم المصائب والخراب في القسوة والاخوان وان الدهر اسأل نوراني  
 عن الوطن والاهل والاولاد والخلان شجعروا في الدهر بالازراء حتى - فوادى في غشاوى من بنات  
 فخرت اذا اصابتى سبها - كسرت الفصال على الفصال - فلا صلاح الحال وجير السال اردت ان  
 اشرح الكتاب الثمين والمجهر الثمين الافق البينين بوقفين بان يكتب بالتمام الذي يفي الواج الزجر  
 بآاء الذميب الثمين للفاضل العوض العلامة الفداء حب القويحة الزكية الناقدة النظر المارة القويحة  
 رئيس الحكمة الزانية وعلم الحكمة السامية حير الاحيقن بالهرة الساقين ذي الفضل السني محمد بن محمد  
 الملقب بباقر الداماد الحسيني - واهية الى خضرة من موحيم الامن على المؤمنين ما كنت له ملوك  
 والسلاطين على العدل الارضين موعظ العفاة والعواة والواردين من الحجاج العفاة والمؤمنين  
 والطلبة والمساكين عين الائمة الموقنين كفيف الاسلام والسلمين امير الامراء والمؤمنين ملجأ  
 الفقراء والنقططين السلطان الكرم المعظم اخاتان المنعم المتشم حب اللواء والعلم والسيوف  
 والعلم نعمة ملوك العرب العجم ماطر حجاب الافعال والكرم محض العالمين بمزيد الجود والنعيم بحر النقاء  
 والكرم عين العطاء والشيم يوقف عهده في الجبال والوفاة والعشم فريد وحره في الذكاء واحكم  
 احاد عمود الفضالة باطرف العالم مدبر امور جمهور الامم السلطان ابن السلطان ابن السلطان اخاتان  
 ابن اخاتان ابن اخاتان مخلص الدولة ناصر الملك امير الامراء فيض الملك في الفجر الظاهر  
 سراج الدولة الباهر الملك العبد السيد اب محمد حامد عليان بهادر لاراست سلطنة

سلسلة الى انتهاء سلسلة الزمان مخوفاً في حل السيادة والسعادة والرضوان بقية المقدس  
فان وقع موقع الرضا والقبول فهو غاية المقصود ونهاية السؤل والسمية المنعان في مثل الامول  
وعليه التوكل وبه الاستعانة والاعتماد في الوصول وانما اشترع في التوفيق على كل ما لا يربط على

بسم الله الرحمن الرحيم

قال خير للتحقق بالمهارة السابقين في الاتفاق المبين

تلويح استناري

عيت ان اشكك على السلف لان ليس هو حقيقة الالف الموجدية بالمعنى المصدري اي صورة تفصيلية  
في طرف الاسمي ما يضم اليه اذ يتبع منها فيجعل شاعاً لصفة انتزاع الموجدية وحل مفهوم الموجد في الفعل المتحقق

ليس في طرف الوجود النفس الهامة ثم اعقل نصير من التفسير المتبع على الموجدية والصورة واصفها

ويجوز عليها توضيح ان الوجود الحقيقي على معنيين الاول المعنى المصدري الانتزاعي الذي يوسع في الفاعلية

بشيء وانما الوجود الحقيقي الذي هو مطلق كمال وصحيح لا يتزعم ولا يربط ان نشاط موجدية الاشياء

ترتب الآثار الواقعية عليها ذلك المعنى الثاني دون الاول وقد اختلف فيه فمنهم من طاعة من الثانية

ان هذا المعنى في الواجب تعالى نفس ذاته المتعظمة وفي الممكنات صفة منصفة الى ذاتها هي صحيحة لا تتراجع

المعنى المصدري عنها وذلك بسبب الاشتراك في ان مطلق هذا المفهوم حقيقة واحدة في الكل مختلفة

بالكمال المتقضان متحولة على افرادها بان شريكها في الوجود الاكل هو وجود الواجب سبحانه وبما عداه من الممكنات

مرتب مختلفة بالكمال المتقضان واختار جماعة ان مصداق في الواجب كلف نفس ذاته وفي الممكنات

استاذ

على ان هذا المعنى الثاني هو الموجدية الحقيقية وذلك لان الموجدية الحقيقية هي التي لا تتراجع

اشتاده الى الجاعل وتلك المعبر ان مصداقه في الكل نفس ذاته مع القول بان ذوات المكنت بقايتها  
سبحانه وتعالى السوفية اكدر ان مصداقه نفس الحقيقة الواجبة النسيطة في الكل والمكنت شيون لها  
وقالت الاشاعرة ان مصداقه في الواجب كل نفس ذاته المتعقبة وفي المكنت ايضا نفس ذواتها بل انهم  
ايضا وسلك المصنف مسلكا بعبارة ان الوجود الحقيقي الغني هو مصداق الوجود المصغر في الواجب  
نفس ذاته المتعقبة بلا غشية تعقيدية وتعليلية وهذا معنى غشية الوجود في الواجب كونه في الممكن الوجود  
الحقيقي ايضا نفس ذاته لكن مع غشية تعليلية هي كون الذات صادرة من الجاعل وهذا معنى كون  
الوجود زائدا في الممكن وتكلام المصنف العلام صريح في القبح على ما قلنا من معنى غشية الوجود في الواجب  
وزيادته في الممكن وبعبارة مكمل - قد ريت ان الوجود نفس الموجودية المعقبة المتعقبة في الذات المتعقبة  
ومعها نفس جرم الذات ما ذات الذات المتعقبة بنفسها كان لا محالة يصح انزعج الموجودية المعقبة  
عنها وحصل مفهوم الموجود عليها بحسبها لا بحسبها تعقيدية ولا بحسبها تعليلية وكانت نسبتها الموجود والموجود  
ايضا نسبتها بحسبها الان في الان في هذا ملك الغنية وهذا اذا كانت الذات متعقبة  
لا بنفسها بل من تلقاء جاعل سعيها لم يكن تصحيح انزعج الموجودية وحصل الموجود عليها لا بحسبها تعقيدية  
الكان لا ينفصل الى غشية نفسية وهذا هو طاس الزيادة وميزانها فقد استتب ان الوجود الغني  
الناصل على حقيقة العتوم الواجب بالذات وزائد على الذات المكنته كذا قال سبل الوجود حقيقة الا  
نفس الموجودية بالغنى المصداق اي حيرة نفس الهاتية في طرف ما لا معنى ينقسم الى الهاتية او ينزع عنها  
فيجعل لها صفة انزعج الموجودية وحصل مفهوم الموجود اذا حق ان ثابت بالبرهان انه نفس طرف الوجود



النفس الهاتية ثم العقل بغيره الخليل يتبع منى الصيرورة المصدرة ومبدأها على ان مصداق الحمل للنفس  
 الهاتية بحسب الطرف لا معنى زائد ليقوم بها فيصح الحمل قولاً صيرورة نفس الهاتية من قبيل اضافة الصفة  
 الى الموضوع اي نفس الهاتية الصادرة المتعقبة ودرجتها والصفة العلم ما يفهم من هذا عبارة ان حقيقة الوجود  
 صيرورة الذات بالمعنى المصدري الاعتباري او لو كان كذلك كان موجودية الاشياء في نفس الامر متوقفا على  
 انتزاع المنتزع وتمام المعبر والبطانة اظهر من ان يخفى قال في اشتماله كان صحيح العطرة يحكم بان ما يخرج  
 صدق حل الوجود بموجود وقوع الشيء في الايمان لا قيام شيء به او اضافة الشيء الى شيء او سلب شيء من شيء  
 فان اوجهم ان الامر اذا قد شبه حل الذاتيات من حيث ان مصداق الحمل ومطابق الحكم بها ليس  
 النفس ذات الموضوع والوجود من العرضيات اللاحقة - حاصله ان توهم توهم انه اذا كان مصداق  
 حل الوجود العرضي في النفس الهاتية المتعقبة بلا حثية زائدة وهي عينها ساكنة حل الذات والذات  
 في ان مصداق حلها في النفس الذات بلا حثية زائدة فقد شبه حل العرضيات التي منها الوجود بحل  
 الذاتيات في اتحاد المصداق وخبره سمى الفرق بين العرضيات والذاتيات وهو لا يرى ما زال  
 المصنف ذلك التوهم بقوله قبل بفضل عن ذلك بان ذات الموضوع هناك بنفسها تستقل بمصاديقه  
 الحمل مع عزل النظر عن اية حثية كانت غيرها واما حل الوجود فمصاديقه نفس ذات الموضوع كمن  
 من حيث على بل باعتبار جارية العلة بها - قال المصنف في موضع آخر لهذا الكتاب ان خلط  
 الذات ومحل الذاتيات لا يكون بمقتضى اقتضاء الالف نظر الى الهاتية من حيث هي غير ذلك لا يخلط  
 عن ان يكون بعينه لها ذاتيات واما ما يلحق فاما من تلقاء النفس او باقتضاء من تلقاء جوارها

وقال غيره من المحققين ملاحظة الذات كالمية في انزعاف الذاتيات بخلاف الوجود وتغايرها اذ لابد  
 فيها من ملاحظة امر آخر مثل وجوده واثاره الى غير ذلك على هذا التحقيق من اصف الى توهم  
 الاشتباه ببيان الفرق بين مصداق حل الذاتيات وحل الوجود بان مصداق حل الذاتيات الذات  
 على تفهيد الحلات الموضوعة حيث هي على من دون حثية اصلا لا تفهيدية ولا تعليلية فذات  
 الموضوع في حل الذاتيات والذات على تفهيد مستقلة في مصداقية الحمل من دون افتقار الى حثية  
 واما حل الوجود المصدري الذي هو من العوضيات فمصادفه نفس ذات الموضوع كسكن من حيث هي  
 بل باعتبار جاعلية العلة بها فذات حل العوضيات التي منها الوجود حل الذاتيات في المصداق و  
 وضع الفرق بين العوضيات والذاتيات وزال الاشتباه ومنها اشكال قوى اوردته العوام اعلم  
 قدرة الحكماء الكرام بولانا واثارنا روح الله وروحه في دار السدم في حوائشه على شمع السلم لتفاضل اذا  
 اراد بقوله ان ذات الموضوع هناك تنقل مصداقية الحمل مع غزل النظر من اية حثية كانت عز كان  
 اراد ان ذات الموضوع هو اكانت محمولة او لا تنقل مصداقية الحمل فذلك بل لعل ان الذات  
 الممكنة انما هي المحملة لاشي محض لا يصدق عليها حل الحايي اصلا لا حل نفسها ولا حل ذاتياتها عليها وان  
 اراد ان ذات الموضوع المحملة المتقرة مستقلة مصداقية الحمل عليها من دون حثية رادة فممكن  
 الذات المحملة المتقرة مستقلة مصداقية حل الوجود عليها ايضا بل ازيادة حثية واما قوله باعتبار جاعلية  
 العلة لبيان اراد ان جاعلية ذاتها حثية تعليلية كما ينادى عليه نصريح في القبحات فانما لبيان اراد انها  
 لمصداقية مصداق الوجود في الواقع فذلك بل لعل مصداق الوجود ونفس الذات المتقرة في الواقع  
 ومصداقية ليس امر الزائد عليها حتى يكون له علة واثاره نفس الذات فانما علة مصداقية مصداق الوجود



في الواقع هي علمه مصداق الوجود الذي هو نفس الذات المتصورة في الواقع وكذلك العلة هي نفس العقل  
المتصل بانمايز لاحتية جاعليتها للماهية ما هنا متاخرة عن نفس الماهية التي هي مصداق الوجود وان  
اراد ان اعتبار جاعليتها حشيتة لعلية لمصداقية مصداق الوجود في كحاظ الحكاك بان الماهية موجودة  
فعل هذا لا يظهر الفرق بين مصداق حل الوجود وبين مصداق حل الذاتيات لتحقيق هذه الحشيتة  
في مصداق الذاتيات الفياضات الدشكال في غاية القوة والتمام لا يميل بانظار القول المتوسطة

ماذا التوقت بضرورة او بركن صح حل الوجود قطعاً وبما يقود الحكم بما يشهد به ترتيب الماهية عليها  
فتعرف ان ما هو مصداق المحل متحقق فيحكم بضمه المحل يريد ان مصداق حل الوجود لما كانت نفس الذات  
باعتبار جاعليتها لعلية ماذا التوقت جاعليتها بالضرورة او بالبركن صح حل الوجود عليها قطعاً به تتر  
ان الماهية عليها يقود الحكم بجاعليتها لعلية للماهية فيعلم بذلك المشاهدة ان ما هو ساط المحل على الماهية  
المجولة متحقق بخلاف حل الذاتيات فانه غير متوقف على هذا المشاهدة - لان ترتيب الآثار مصداق  
المحل الفياضات فقد فارق حل الذاتيات من تلك المحبة - قال في الحشيتة الظان لبعض من سيرة  
حلته شش التحقيق في بعض النظم فان ترتيب الآثار من مرتبة الوجودية ومصداق المحل  
معياره اي ما يجوز صدق المحل الى عبارته وانه حل على معنى اللغوي او لا يتحقق صدق المحل ان  
لم يتقدم عليه بالذات وذلك بعيد عن درجته التحقيق انتهى فمن بعض مناهج التحقيق الطوسي ان  
ترتيب الآثار مصداق المحل الفياضات لما كان هذا خلاف التحقيق <sup>المتوسط</sup> لعلية بقوله لان ترتيب الآثار  
موصولة من مصداق المحل عبارة عن معيار المحل اي ما يجوز صدق المحل الى عبارته فلا بد ان يكون متقدماً  
عن مرتبة الوجودية وترتيب الآثار متاخرة عن مرتبة الوجودية ما لقول بان ترتيب الآثار مصداق المحل

التي لا يشيخ - نعم وجه كلام ذلك المعصن بأنه حمله على المعنى اللغوي او ما لا يملك عن صدق الحمل وان  
لم تقدم عليه بالذات والمصدق بهذا التسخير لصدق على ترتيب الآثار لعدم التماثل في الترتيب  
عن صدق حمل الوجود ثم بعد ذلك اشار الى ضعف ذلك التعجيب بقوله ولا يعيب عن ذلك تحقيق  
وتبين ان يجب ان التفان اراد بالمصدق قوله الصدق في لحاظ الاحتياط وهذا ايضا معنى اصطلاح  
ولا ينبغي ان ترتب الآثار على الصدق حمل الوجود في لحاظ المحاكاة وما ذكر ترتيب الآثار على ترتيب الوجود  
لا ينافي كونه مصداق الحمل بغير المعنى - نعم قد خولفت فيه منه الحمل في سائر العرضيات او ليس هو  
ما يذكره شاكسته يريد بيان الفرق بين الوجود وسائر العرضيات بان مصداق الحمل في سائر العرضيات هو  
الوجود ذات الموضوع مع حقيقة قيام سبب الحمل بها بخلاف الوجود او مصداقه نفس ذات الموضوع  
بل حقيقة قيام الحمل بها - وتعليم ان هذا الفرق لا يصح على رأي المشائية او عند سائر الوجود وسائر  
العرضيات بيان لما ان في حمل الابيض سبب الحمل على الابيض قائم بالبحسب والابيض متفرع عنه  
كذلك في حمل الموجود سبب الحمل على الوجود قائم بالماهية والموجود متفرع عنها - والافعال الوجود  
بيان سائر الاعراض بان كل عرض قائم وجوده في نفسه بوجبه وجوده في موضوعه واما العرض الذي هو  
الوجود فحقيقته في نفسه ان كذا في الاعيان او في الذهن لا شئ او معنى به كذا في الاعيان او  
في الذهن - معذرة كما لا يخفى وجوده في نفسه ككسوف سري الوجود وجوده في نفسه لكن وجود  
العرض في نفسه بوجبه وجوده في موضوعه فلا يجوز وجوده في نفسه اي غير قائم بالموضوع للعرض  
وجوده في نفسه لغيره اي ما يماثل الوجود فوجوده في نفسه بوجبه وجوده في موضوعه اي ليس الوجود وجود  
حتى يلزم التسلسل - فوجوده بوجبه وجوده في موضوعه ولا يسهل العقل ان يقال وجوده في موضوعه

هو وجوده في نفسه بمعنى ان له وجودا كما يكون للبياض وجود بل بمعنى ان وجوده في موضوعه نفس وجود  
موضوعه على خلاف شئ كل عرض غيره فان وجود العرض في موضوعه نفس وجود ذلك العرض من  
نباك التقييم قول السلف ان الوجود بخلاف سائر الاعراض لما فيها الى الوجود حتى يكون وجودا  
وارتفاع الوجود على الوجود حتى يكون موجودا اذ وجود الوجود هو موجودية الوجودية - قال الشيخ في  
التعليق وجود الاعراض في نفسها هو وجودها لها مساوي ان العرض الذي هو الوجود لا يحتاج في  
موجودية الى وجود رائد لم يصح ان يقال ان وجوده في نفسه هو وجوده في موضوعه بل هو نفس وجود  
موضوعه انتهى - فمضى كلام الشيخ على ما ذهب اليه من ان مصداق الوجود الوجود على الوجودية الممكنة ان  
الوجود والحقان مآيا بالماهية بخلاف سائر الاعراض في ان لها وجودا في نفسها هو وجودها  
لها بالذات ليس هو وجود رائد على نفسه في موضع والاتسعت الوجودات بل هو نفسه ناس  
لموضوعه من باب الوجود ما عني رائد عليه بخلاف سائر الاعراض فان لها وجودا مآيا بالماهية  
مع موضوعاتها - فمراد الشيخ من الوجود الذي مصداقه رائد على الوجودية الممكنة لا الوجود المصدري  
الانترامي الذي مصداقه نفس الوجودية بلا زيادة امر والمصنف حل كلام الشيخ هذا على ان الوجود  
المصدري الذي مصداقه نفس الوجودية بلا امر رائد عليها ليس وجود رائد على نفسه بل وجوده في نفسه  
هو وجود موضوعه بخلاف سائر الاعراض وهو كاتري - قال في شتيه قوله اذ وجود الوجود آه فان  
مفاد كون الوجود موجودا على ذلك التحقيق هو تحقق الوجودية المتزاع الوجود لا تحقق الوجود في شئ  
عنه بل يحتاج تحقيق هذا المفاد الى ان يصير الوجود بحيث ينتزع منه الوجود بخلاف كون البياض  
موجودا فان مفاده تحقق البياض لا تحقق الجسم فيحتاج الى ان يكون البياض بحيث ينتزع منه



الوجود انتهى - وان الفاعل اذا اوجبت ماد وجوده لا حقيقة واد اوجبت الوجود اما حقيقة  
 لا وجوده او حقيقة هي ان موضوعه في الايمان او في الذهن اي صيرورة الهاتية - ينسب اليه فرق آخر  
 بين الوجود سائر الاعراض وشتره على زعمه في الهاتية قوله وان الفاعل اذا اوجبت مادا يكون  
 معنى قولهم انما وجوده لا حقيقة انه اوقع نفسه في الايمان او في الذهن ولم يفيض عليه حقيقة  
 حتى يكون اثر الفاعل كون الحقيقة حقيقة بل اثره انما هو نفس الحقيقة فيكون الصيرورة  
 اي في لا حقيقة ينسب له الحقيقة في غير الموضوع والمضاف ينسب اليه في غير المحمول فيقول ان في  
 المحمل المركب نفس الحقيقة لان في مجموعها باكمل البسيط كما يؤيده ظاهر اللفظ انتهى - تحصل  
 فرعهم المنفصل ان الفاعل اذا اوجبت الباطن مثلا فاما وجوده الباطن واوقع نفس الباطن في  
 العين او الذهن واخر جبر العيس الى العيس سبيل اكمل البسيط لانه اعادة صيرورة الحقيقة  
 حقيقة حتى يكون محلا كمالا في نفس الحقيقة واد اوجبت الوجود اما حقيقة الوجود لا وجود الوجود  
 او حقيقة الوجود ليس ان موضوعه في الايمان او في الذهن اذ جعل الاثر اعيان ليس الا  
 جعل ما يشبهها فيقول ان في اكمل المركب نفس الحقيقة وسبيل نفى مجموعية الحقيقة باكمل  
 البسيط كما يؤيده ظاهر اللفظ هذا هو الحقيقي بالقبول في شرح قول السلف ما اعادة انهم لغوا  
 وقام الحكماء مولانا واما اعادة اسكنها اسماء بحرقه الجحش لما كان قد حجب السلف انهم لغوا  
 الوجود انهم في الهاتية الكلمة كان معنى اعمل عندهم تير الهاتية متفخمة بالوجود لا اعادة نفس حقيقة اعادة  
 نعيم ان الوجود ليس وجودا عليه بل وجوده في اكمال الوجود عندهم اعادة نفس حقيقة لا  
 نصية متفخمة بالوجود او ليس وجودا عليه فبما معنى قول السلف ان الفاعل اذا اوجبت مادا وجوده

لا حقيقة زاد واجب الوجود اما حقيقة لا وجوده - لكن هذه المعاني في طبيعة الوجود المشرك بالبدني فقط  
 ولم يتبين من ذلك ان الكون في الاعميان هو التيقن كون شئ ثم المفروض ان اوجيان لم يقبل كون  
 في الاعميان هو شئ ما ولو لم يثبت لا يقترن لثبتي لان الكون في الاعميان الذي لا سبب لو كان متعلقا  
 لثبتي لكان ذلك سببا لذلك الكون وقد فرض انه لا سبب - وذهب الشاؤون الى ان الوجود ينقسم  
 على قسمين الاول الوجود المصدري والثاني الوجود الحقيقي وهو في المحدثات رائد على ما بينا تمام  
 بها وان يحاجل جعلها موجودة متضمنة بالوجود وفي الواجب تعالى عنه لانه لو كان رائدا عليه لاحتاج  
 الى سبب سببه اما الذات فتقدم عليه بالوجود قبله ثم موجوده بوجوبه بل بوجودات غير متبادلة  
 فيلزم المكان الواجب تعالى عنه في ذلك فاما الالهي فيقسم الكون في الاعميان الى الكون  
 المتقترن لثبتي ما والي الغير المتقترن لثبتي اما لتيقن على انه مبهم - ومحصل ان الكون في الاعميان اي الوجود  
 الحقيقي لا يخفى في كون شئ اي كون مقترن لثبتي وضمنة فائمه به بل ينقسم الى قسمين الاول  
 كون في الاعميان مقترن لثبتي رائد عليه ما لم يمتد في نفس الامر ونداء في المحدثات واما كون  
 واجب تايم بداته غير مقترن لثبتي واما تيقن لان ذلك الكون لو كان مقترنا لثبتي وعارضه لكان  
 ذلك الشئ سببا لذلك الكون وقد فرض انه واجب لا سبب - واما على مذهب المصنفين ان  
 الوجود نفس صرورة الشئ لا ما له الصرورة فلا يتقيد بالانقسام اصلا لان الكون عبارة عن الوجود  
 المصدري وهو عند المصنفين رائد على الذات فاما بما بان ان اراد بالاقتران العود والقيام  
 لثبتي في نفس الامر فكون في الاعميان منحصر في قسم واحد وهو انه غير مقترن لثبتي اصلا لان  
 الواجب كذلك ولان الممكن وان اراد بالاقتران قسمه لا تنزع فهو مقترن لثبتي في الواجب لكن حجابا

اذ يكون المصدر كذا يشترع عن الذات المكنية كذا تشترع عن الذات الواجبة - فإذا قلنا كذا  
 موجودا فلنا في ان الوجود بمعنى خارج فان كون الوجود بمعنى خارجا عن الماهية انما يعرف بغير كون  
 حسيته تكون ماهيته وجودا كالانسان الموجود وكذا في غيره مجرد ان كذا في الاعيان او في الذهن  
 وهذا على ضربين منه ما يكون في الاعيان او في النفس **وجود** تشترع منه ومنه لا يكون كذا بل انما  
 يكون في الاعيان بنفسه فانه اذا بيان قوله ولم يتبين من ذلك ان يكون في الاعيان هو التبعه كون  
 شئ محصله ان قولنا كذا موجود لا يدل على ان الوجود بمعنى خارج عن الموضوع زائد عليه بل على ان الموضوع  
 في الاعيان او في الذهن وهذا على نحوين منه موجود يكون في الاعيان او في النفس ب**وجود** تشترع منه وهو الممكن  
 ومنه موجود لا يكون كذا بل انما يكون في الاعيان بنفسه فانه هو الواجب ان - ومنها يجب وهو  
 انه ان اراد ان من الوجود موجود يوجد في الاعيان او في النفس ب**وجود** تشترع منه لا يكون الوجود  
 ما به موجوده فبذلك اخرج المطلق اذ ساء موجوده الموجود في نفس الامر كيف يكون اما اعتبارا اذ ساء  
 وان اراد ان من الوجود ما يوجد في الاعيان او في النفس فبشرع منه الوجود فبذلك اخرج لكن على هذا لا يكون  
 الفرق الثاني متبادلا للاول فان الفرق الثاني منى ما يكون في الاعيان بنفسه فانه يصديق عليه الفاعل  
 يوجد في الاعيان ويشترع منه الوجود وكذا ان يجب منه بان التقابل بين الاقسام قد يكون محجب الذات  
 وقد يكون محجب الحقيقتات والاعتبارات كما في تقسيم الكل السبع الى المطلق والمحلولة والمجردة  
 فان التقابل بين المطلق وتسمية السبع باعتبار ومنها كذا فان الفرق الاول وهو موجود يكون  
 في الاعيان او في النفس فبشرع منه الوجود مفهوم عام وانما انى ما يكون في الاعيان بنفسه فبشرع  
 خاص فالتقابل بين القسمين بحسب العموم والخصوص وهذا القدر يكفي لصحة التقسيم - فالوجود



الذي هو ان يكون في الاعيان وصديق انه في الاعيان ليس يحتاج في ان يكون في الاعيان الى  
كون في الاعيان تقييد به او تخرج منه فان ما به ضرورة كل شئ في الاعيان هو اولى بان يكون بذاته  
في الاعيان ووفق من لذاته في الاعيان ومن بذاته في الاعيان فان ما يكون لذاته في الاعيان  
اسكنون له سبب ما يكون بذاته لا يكون له سبب - لا يستدل شيخ الاشراق على نفي تحقق الوجود في الاشياء  
بانه لو كان في الاعيان فهو موجودا له وجود ووجوده وجود الى غير النهاية ماضى المصنف الى تحقيق  
تدريجيات في الوجود الى الجواب عن استدلال شيخ الاشراق واراد بالوجود ما به الموجودة التي هي موجودة  
تامة بالكمالات في نفس الامر وفي الواجبات نفس ذاتة لا الهن في المصداق الا انه اعني - ومحصله ان كل  
ما هو غير الوجود انما يكون موجودا بالوجود الذي عليه والوجود موجود بنفسه يحتاج في كونه في الاعيان  
الى وجود ذاته في نفسه او تخرج منه لا يلزم التسلسل في الوجود الحقيقي الوجود بنفسه اما حاصل في  
الاعيان بذاته اى لا يعلل ويقال له الكائن في الاعيان بذاته وهو الواجب اوحاصل في الاعيان  
ذاته اى لا يعلل ويقال له الكائن في الاعيان لذاته وهو الممكن ومبنيان بعبد فان الاول لا يصح  
ان يكون له سبب بخلاف الثاني - قال في الشبهة فكل ما هو غير الوجود انما يكون موجودا بالوجود والوجود  
موجود بنفسه لذاته لا ذات له وراه الوجود التعاليم بنفسه لذاته نفس الوجود التعاليم بذاته فهو  
بذاته موجود وغيره من الالهييات موجود به كما ان كل شئ يكون مضافا بانهاضة واما الاضافه  
فانها المضاف بذاته لا بانهاضة اخرى وكان الزمان مقيم في غير الزمان وبذاته وبذاته  
ان الاديان تختلف بالابادة والمادة تنفيسا وكما ان الاشياء تظهر على يدى الحسن بنور وبغيره  
لا يجوز آخره وان المعلم العيني يعلم بالصوره العلميه والصورة العلميه تنفيسا بالابصرة علميه اخرى تبي

وبالحجة الوجود المطلق معنى مصدرى لا يؤخذ من مبدأ المحرل ما يتم بالوضع انما ما اود استماعا بل بعض  
 ذات الموضوع المجردة يحل اجبال امانا ولا يتصور له كس معنى متصل ونقص الانفس الاضافة الى  
 موضوعه لا قبل الاضافة - قال في الحاشية وما تحقق انكشف ان مصداق حمل الوجود هو معلق على الواجب  
 ومطابق احكم عليه بنفوس ذاته بذاته من غير ملاحظة حقيقة غير ذاته اصولا ان مصداق حمل مطابق  
 احكم في الكمالات بنفوس الذات من حيث لا يدرك من الحال للاضافة تقوم بالذات او تخرج منها  
 فتصير في الموجودية المصيرية ما غفل ما يتعصب من الاشكال وهو ان الوجود المطلق لا كان زائدا  
 على حقيقة الوجود وانما حاصل التاخير بذاته كان عرضا له فكان مستندا اليه من قبيل لوازم الوجودية  
 ايضا فيكون مصداق حمل على الوجود الواجب تعالى شايه هو ذاته تعالى من حيث انقضاء  
 صدق الوجود المطلق عليه فيتمثل ما حققه الحكماء الراسخون من ان مصداق حمل مطابق احكم بما  
 بنو نفوس ذاته تعالى بذاته ولا يفرم ان يكون الوجود المطلق من الواضحات المسبوبة عند تعاقب مرتبة الوجود  
 ومن البين ان ما يليق الموجودية في مرتبة الذات لا يكون واجبا لوجود ذاته قطعا لتحقيقه  
 ان الوجود المطلق انما كان سلبا من الممكن في مرتبة ذاته لانه لم يكن لذات متفردة الوجود  
 اجبال وكانت الذات المتفردة هي مطابق احكم بالوجود وكانت الحاشية التي هي مصداق حمل  
 الوجود وشاكت اربعة الى كون الذات صادرة عن مجال عمل مختلف ما يتقرر في ذاته وخرج  
 لها شيئا الفهم من التمسك الى الاليس والتقرر ان بنفوس ذاتها بعد المحكم عنه مصداق  
 احكم من غير قيام وجوده او اقتضاء منه مصداق الوجود عليه فيقرر ان بنفوس البعوض  
 نعم ان الوجود المصداق المعلق رائد على حقيقة الوجود الخاص انما بذاته الواجب

عارض بها من قبل لوازم الماهية ومصداق الحمل ومطابق الحكم في لوازم الماهية ذات اللزوم من حيث  
اقتضاءه لصديق اللازم من صدق حمل الوجود المصدري ايضا على وجود الواجب تعالى في ذاته هو ذاته  
من حيث اقتضاءه صدق الوجود المطلق عليه فاستوجبوا على الحكماء الراسخين القائلين بزيادة  
الوجود المصدري على الوجود والحاصل التعاليم بدهية الواجب لذاته وعروضه له انكسار بين الاول فخلل ما  
حققه الحكماء الراسخون من ان مصداق الحمل ينشأ بنفس ذاته تعالى بذاته لا بحسبة زائدة -  
انما في لزوم عدم كون الواجب بالذات واجبا بذاته لانه على تقدير زيادة الوجود المطلق وعرضه  
للو واجب كما لا يكون الوجود المطلق في مرتبة ذاته تعالى بل في مرتبة متاخرة فيسلب عن الواجب  
الموجودة في مرتبة الذات وكل ما يده اشانه لا يكون واجبا بذاته فاجاب المصنف بالبطال مقتضى  
التي هي من المستصعب ان مصداق حمل الوجود المطلق المصدري على وجود الواجب كذا في ذاته هو ذاته  
تعالى من حيث اقتضاءه واحاله على تحقيقه ومحصل ان الوجود الحاض الواجب انه لا كان متقدرا بذاته  
المقتضى وكانت الذات المتقدرة هي مصداق حمل الوجود المصدري ومطابق الحكم به بنسبة الموجودية  
المصدرة اليه تعالى نسبة الانسانية الى ذات الانسان فلا محالة يكون بنفس ذاته مصداق الحمل  
معياريه تنساع الموجودية ونسبها لصدق حمل الوجود عليه من غير قيام وجوديه او اقتضاء منه لصدق الوجود  
عليه واما الممكن فلما لم يكن له ذات متقدرة الا محال فله جزم يكون مصداق الحمل ينشأ فاجبه الى  
كون الذات صادرة عن جماعه فاما المستصعب ان مصداق حمل الوجود المصدري على وجود الواجب  
تعالى ذاته هو ذاته من حيث اقتضاءه لصدق الوجود فخلل عن هذا التحقيق - واذا رتب ان حقيقة  
ان موضوعه في الاعيان لا غير فاعلم ان مرتبة ذات موضوعه في العين او في الذهن من اصطلاح على



على التبعيها بمعنى الهاتية ووضع لها اسم هو تقرر الذات وخشيته هذا المفهوم المصدري المنتزع  
تسمى بالوجود ويسمى عنها بالموجودية فان تقرر الهاتية وفعليها وانتم تلخ من اقتران الوجود والاني  
اعتبار العقل الا انها مستتقة للموجودية والموجودية مسبوقة بها وفعليها تقرر الهاتية بحمل افعالها  
صحة انتزاع الموجودية بالفعل ونسأه صدق حمل الموجود فليست قول على هذا القسط فانه تقي تعويد  
رعاية الاعتبار وادارية حقوقه فقد اصبحت الهاتية من مظاهر الشكوك والادكم وان اجمال  
جته الاعتبار واهلته حقوق احتميات افق احتمال الحكمة - وسيلعلم ان ليس المتحقق في النفس من عتق  
الانفصال الذات ثم العقل يضرب من التحليل ينتزع منها معنى الوجود المصدري ويحمل مفهوم الموجودية  
ومصادق حل مفهوم الموجودية انتزاع الموجودية المصدرية والوجود المصدري ومطابق الحكم  
بالموجودية نفس الذات في جنب هي على لا خشيته زائدة عليها ولا قيام مني بها فاذا قلنا ان  
موجود ما لان من خشيته هو ممكن عنه بالوجود والوجود حكايته عن نفس الان بما هو موجود قد  
اصطاح على التعبير عن نفس الذات الحكمي عنها بمعنى الذات وتقرر في خشيته هذا المفهوم المصدري  
الذاتية الحكمي بما بالوجود والموجودية وعلى هذا ليس نفس الامر الاربعة واحدة هي تقرر الهاتية  
والوجود حكايته عن تلك مرتبة والتعابير من تقرر الهاتية والوجود ليس التعابير العنصرية والمعنوية  
والصادق والمصدق والحكايته والحكمي عنه والتحقق عند المصنف ان في نفس الذاتيتين  
احدهما مرتبة نفس الهاتية المسماة بالتقرر والاخرى المعبرة عنها بالوجود ومرتبة تقرر الهاتية  
لقد ما على مرتبة الوجود سبق العوض على العاض والمتبع على التابع وفعليها تقرر الهاتية المكنة  
يحمل افعالها صحتها انتزاع الموجودية بالفعل ونسأه صدق حمل الموجود في الواجب افعالها

صحة امتناع الوجودية بانفعال نفس الحقيقة المنقطة بنفس الذات حال في تخشيه ونما صدق حل الموجوداته  
واما في القيمة الواجبة فباعتبار امتناع الوجودية بانفعال منها صدق حل الوجود ونفس الحقيقة المنقطة  
بنفس الذات وسبل سبب الوجودية المصدرة الى نفس الحقيقة المنقطة سبل سبب الانسان في نفس  
ذات الانسان مثلا وكون المعنى المصدري الامنة اعني تنازع رتبة نفس الذات لا يصح ان  
مفهوم الوجود المحل من حفظ في تلك التبع كما ان المعنى المصدري الامنة اعني الذي هو الانسان يتبدل  
الحيوانية تنازع عن نفس ذات الانسان ومفهوم المحل الذي هو الانسان والحيوان محفوظ في رتبة  
هائية من حيث هي حتى ان العمل يحكم ان الانسانية والحيوانية المنعزعة اخيرا ليس مطلوبا وانما  
هي منه الانفصال الانسان وبالحجزة بما يكون مطابق المعنى المصدري المنعزعة اخيرا نفس حيز ذات  
الموضوع بذاته يكون مفهوما للمحل الماخوذ في ذلك النسخ من حفظ مع الموضوع في جوهرة ذاته بذاته  
وان لم يكن ذلك المعنى في تلك الرتبة بل يكون منه عاخر او لكن من نفس جوهرة الذات بذاته  
فحسب انتهى. يحصل في التبع امران <sup>الاول</sup> بيان الفرق بين الواجب تعالى وبين الممكن ان في الممكن  
معيار صحة امتناع الوجودية ونما صدق حل الوجود في ذات الممكن من حيث جعل الجاعل اياه في  
الواجب كما معيار صحة الوجودية ونما امتناع الوجود المصدري ومطابق حل مفهوم الموجود  
تعالى نفس ذاته المتوفرة بذاته من دون حقيقة نفسية وتعليلية وهذا المعنى غيبية الوجود في الواجب كماله  
الممكن فان نشأ امتناع الوجود المصدري ومطابق حل مفهوم الوجود عليه نفس ذات الممكن مع خشيته  
تعليلية هي كون الذات صادرة عن الجاعل وهذا المعنى زيادة الوجود في الممكن حال في القسمة وقدرته ان  
الوجود هو نفس الوجودية المصدرة المنعزعة عن الذات ومطابقة نفس جوهرة الذات فاذا كانت الذات  
متوفرة بنفسها كان اصح لا محالة امتناع الوجودية المصدرة منها وحل مفهوم الموجود عليها فحسب

لا تجتنبه وتلا تجتنبه لتفليته وكانت نسبة الموجود والموجودية إليها نسبة الحيوان الناطق والآن  
 الى ذات الان فان هذا هو معيار الغيبة ولا كذا اذا كانت متفجرة لا ينضمها بل من جاعل عليها  
 لم يكن يفتي في انزع الموجودية وحصل الموجود عليها الايجابية لتفليته وان كان لا يفتقر ذلك الى حثية  
 لغيبته وهذا هو خلاص الزيادة ونسبنا ما ذكره استتب الوجود العيني المتاصل عن حقيقة  
 العقيم الواجب الذات وراى على ما به الذات الكاملة انتهى - وانا في بيان الفرق بين الموجود والموجود  
 بان الموجودية تماخذه عن الذات والموجودية تحقق في مرتبة الذات على شكله الان نية بانتهى الى النفس  
 ذات الان ثم اشار الى التبعيض بان ان ذلك الفارق ليس لمخصوص مادة الموجودية او الان ينزل  
 كلما كان مطابقا للمصدرى التبعيض في المرتبة تماخذه لنفس جبر ذات الموضوع بذاته فان مفهوم  
 المحل المشتق من ذلك المعنى المصدرى متحققا مع الموضوع في مرتبة جبر ذاته بذاته وان لم يكن ذلك  
 المعنى تماخذه المحل في مرتبة جبر الذات بل في المرتبة التماخذه - واذ قد بلغ الامر الى الانساق الى  
 ذروة هذا المقام فليتحقق القول في الجمل والمحل تفصيل من الله تعالى وحده - (ذاتية) ان ما قيل عليك  
 هو ما رماه علماءهم من تقي هذا الوجود فاما معنى به الموجود اى ان الموضوع الوجود هو صيرورة الكائنة بوجودها  
 اماخوذة من نفس الكائنة المتفجرة لا معنى يلحق الكائنة فيشتق منه الوجود بحمل عليها لا يكون في السواد  
 والادس وكان الان نية مفهوم ماخوذة من نفس ذات الان لا لا لتقيد بالان - اعلم  
 ان النظم في تمثيل الرضيات كالانثى الضمك للذكورة والكائنة والنحو وغيره ما من لم يداوى و  
 يريدون بها التشتتات على ما صرح العلامة ثم لف التحققين وعجزه من التفتات وهذا هو الراجح لاعتقالاته  
 التائية تقي هذا الوجود فاما معنى به الموجود اى نريد بالمبدأ المشتق والصفحة كذا لم يكن  
 عندهم اذ عند التائية الوجودية زيادة على الكائنة منصفه إليها خفيف يصح ان يقال الوجودية

الهامية اما خذوة من نفس الهامية لاسيما يليق الهامية مشتق منه الموجود - قال في الشبهة كما يكون في الواو  
 والاسود الخ كان الاولى ان يقول كافي الاودية والاسود ما ان اخذ الاسود من الواو اما بوجوب الهامية  
 قواعد العربية من عناية حقوق الالفاظ والاعمال تقتضي النظر في هذه الصاعقة فينبغي ان يلاحظ ما اخذ  
 منه الاسود من حيث يحل على الموضوع وذلك لاسيما نفس الواو بل الواو من حيث يقوم بالموضوع  
 يخلط به اعمى الاودية وذلك محط وفي الجميع وانما سمع في الكناشقة كبايت في حيث  
 الحمل انتمى - فيحصل المقام انه اذا لم حاله بشي يكون ذلك الشيء متصفا بها فنفس الهامية هي التي حصل  
 بالمصدر والتصان ذلك الشيء بتلك الهامية نفي المصدر المعلوم ما الواو ان اخذ من المصدر المعلوم  
 الاسود من الواو بهذا المعنى كما هو مقتضى عناية حقوق الالفاظ كذلك مقتضى النظر في هذه الصاعقة وان  
 اخذ من الواو بالاصل بالمصدر فلا يصح اشتقاق الاسود من الواو اصلا لا بالنظر الى قواعد العربية ولا بالنظر  
 الى هذه الصاعقة فما قال المصنف في الشبهة محل وجبات احصا - وما قال في الاولى ان يقول كما  
 في الاودية والاسود لا يخلط له وجه او الاودية ما خذوة من الاسود فيكون متاخرة عنه فكيف  
 يصح القول بكون الاسود المتقدم ما خذوة اعلى الاودية المتاخرة والاقول ان الواو من حيث يقوم بالموضوع  
 اعنى الاودية فمعين او الواو من حيث يقوم بالموضوع هو الواو لا الاودية - ومن ثم فوجه  
 ذلك انتم قصدوا ان مبداء الاشتقاق انما هو مشتق واثبت بذلك ان الاشتقاق  
 للموجودات هي المشتقات المراد من لم ينفك المحقق الذي والتحق الشيخ زكي - وانما ينفك المحقق الذي  
 ذهب الى اتحاد المبدأ والمشتق حقيقة وتغايرهما اعتبارا كما لا يان اما خذوة لا بشي هو المشتق  
 اما خذوة لا بشي هو المبدأ وما في ذلك المحقق الصافي في تسمية القديسة الطاهر ان الامر بالناسخ المحقق  
 وذكر ما يباين ما تم مشبهة وعلم المصنف ان منسب المحقق في ذلك المطلبين انما هو لهم

في الشبهة



متى قلنا الوجود ما نأمنى به الموجد فشنع عليه بان الطمان المنك تعولهم الكو على دعواه لم يفقه معنى  
قولهم اذ ما دهم ما قلنا من ان العصور بالوجود نفس صرورة الهاتية الاخرية من نفس الهاتية المتفرقة لان  
زائد يلحق الهاتية وليس اذهم ان الوجود المبدأ والموجد المشتق متحدان حتى يصح نسك المحدث قولهم  
واكتفى ان المحدث في ذوات المطلبين اوله اخرى قوية مسبولة على كسبه وليس شك في علتهما من  
قولهم المذكور ما تشنع على المحدث في ذلك على متوجه عليه وذهب الفرق الشيعة الى ان المتفرق  
مصدق اصل اتحاد الموضوع مع المحل في جميع الصور الذاتية والعرضيات والاضافيات و  
العدديات والى ان صدق بعض المشتقات على نفس الاستيعاب قيام منه الاشتقاق بالوجود فانه  
لا يكون له مبدأ حتى يقوم بانته على نيج الانضمام او الانفراج وما في خصوص مادة الوجود ان مرادهم  
بالبدء هو المشتق ومنك قولهم متى قلنا الوجود ما تعرض المصنف عليه الفيا بقوله ومن لم يفقه الحق  
فصل فيه اخبار القول في تحقيق العمل والعمل بالمتفق بذلك اخاذه في تحديد حريم المناسخ فيه العمل  
ما سببه وهو جعل الشئ واثره التابع لنفس ذلك في تقديره عن غرض تعليق شئ بشئ ولا يكون  
حسب الالمحصول فقط يدعى المائل وغيره لغرضه ويعبر عن ملكية تبه المحل بقرارات وقوام  
الهاتية وخلقها والمؤلف هو جعل الشئ شيئا وغيره اياه واثره المرتبة عليه هو انها الهاتية التي  
الحية والالتفات لغرض واحد بل المحصول والمحول اياه وهو ما يتعلق بصروته اياه - محصل كدمني  
تحديد حريم انما ان جعل ما سببه وهو جعل الشئ وخلق الشئ واثره بالذات على بذل نفس ذلك  
الشئ والوجود الاثر اعني واتصاف الهاتية بالوجود اثران بالعرض يعني ان العنقاية عا على الهاتية  
المتفرقة فينسب العمل اليها بالعرض وليس هناك تعليق شئ بشئ على هذا لا يكون تحت الالمحصول  
فقط يخلق المائل ويعبر عن ملكية تبه التي هي اثره العمل بمعنى العمل بقرارات وقوام الهاتية

وعلينا ان ندرك ان شراقيه واما مولف سفي المصنف هو تصدير الشيء شيئا وانما المصنف  
 بالذات تعالى الهية الترتيبية اي النسبة الثامنة الخيرية الغير المستقلة بالمفوضية الرابعة من المحول  
 والمحول اليه التي في مرتبة الحكمة على رغم المصنف على التحقيق هي الهية المخلوطة بالوجود التي في  
 مرتبة الحكمي عنه والهية والوجود الانصاف المخلوطة بالاستقلال انما بالعرض وعلى ما ذكرنا النزاع  
 اندفع ما يتوهم ان اشراجهل عند الشرائع لا كانت نفس الهية فقط فلا تأثير للشيء في الوجود  
 اصلا فيكون الوجود وجوبا وهو باطل عند الكل وجه الاندفاع ان لوجوده على وجهه اشراجهل بالعرض  
 لا بالذات فلا جواب انما يلزم الوجود بل لم يكن الوجود محولا اصلا لا بالعرض ولا بالذات عند  
 وهم برؤاؤهم وند ما يتوهم على وجهه شائين من ان اشراجهل عندهم هو الانصاف والشئ  
 الهية لا تأثير للشيء فيها اصلا فليزم وجوبا واجواب ان نفس الهية عندهم محولة بالعرض لا بالذات  
 فلا يلزم وجوبا وانما يلزم الوجود بل لا يستغنى النفس الهية عن اشراجهل راسا وانما مسببون من  
 انفعوه به - تحقيق المقام ان اختلفت بين الطرفين منفع على الخلف في امر الوجود فذهب الشئ  
 الى ان الوجود امر عقلي انما اعني ان الشئ له نفس الهية من حيث هي وليس معنى ما ياباها  
 زائد عليها انما هو انما اعني ان الشئ له انصاف الفيا وعند الشئ الوجود ضفة زائدة على الهية  
 نامة بهامي الواقع هي الوجود الحقيقي وما به الوجودية فعلى الدال يكون مصداق قولنا الهية موجودة  
 نفس الهية بلا زيادة اذ ما لم يكن الوجود حكاية على نفسها ويكون معنى هل الهية موجودة  
 هل نفس الهية وانما اجابنا ليس الاليس في هل الحكاية بما هي حكاية عبادة وليس هل  
 مصداقها ليس النفس الهية فيكون جوابا لبيان على الثاني يكون مصداق هل الوجود على  
 الهية الهية المخلوطة بالوجود لا النفس الهية كما ان مصداق هل الوجود على الجسم نفس الجسم على

المخلوط بالسواد ويكون معنى الجعل على هذا الوجه خلط الهاتية بالوجود وقصره متصفقة بالصفقة الزائدة  
 التي هي الوجود فيكون جلا مولفاً وما يظن انه لم يخل ذلك من الانتهاء الى جعل بسيط اما  
 نفس الصيرورة او الانصاف او الانصاف او لفهم ما من المراتب - في احدى قول  
 وما يظن انه العاقل من هذا الفن يشيئون به في تعاقب قسمه الجعل في نفس البسيط والوقوف  
 مع غل النظر عن ان التعلق بالهاتية اى من النوعين كان في هذا القول والنظر في ان التعلق بالهاتية  
 اى النوعين كما سياتي في السيادة وهو غير محتمل شي من هذا من بل لا بد من الصير الى ما يحتاجه  
 على ما في الاصل انتهى تثبت القائلون بالجعل البسيط يفهم ان كل ما يفيض اثر الجعل والافان  
 الانصاف او الانصاف او انصاف ما من المفردات فهو هاتية من الهاتيات وعندنا اثر الجعل  
 بالذات نفس الهاتية فقد صار اثر الجعل كما ما كان نفس الهاتية وآل الموقف الى البسيط فذهب  
 المصنف بقوله ساقط بان السند التي هي الصيرورة او الانصاف في هذا النوع من الجعل انما  
 يلحظ بين المحجول المحجول اليه على انها مرة لمخلوطية احدهما بالآخر لا على ان يتوجه الانصاف اليها  
 براسها والادخلها في متعلق الجعل بالعرض من تلك الجهة فاذا لوحظت على الاستقلال بالانصاف  
 من حيث الهاتية فما انفك النظر حينئذ عن الطريق الا بالعرض والضرم متعلق الجعل الموقف  
 عاد الحكم بان هذه الهاتية على تفق في نفسها الى جعل يقضيها او تستغنى لان شأن الهاتيات  
 الاستغناء بحقيقها التصورية عن الجعل والافتقار اليه في الخلط بالايدى في قوامها متوجها الى  
 البركان - فحصل ان متعلق الجعل عند الهاتية بالذات النسبة التي هي الانصاف او الصيرورة بان الخلط  
 بين المحجول والمحجول اليه بالعرض على انها مرة للاختلاف والظن بالحوال بالذات واذا خلطت  
 من حيث الهاتية من الهاتيات وتوجه الانصاف الى النسبة بالذات فليس لما خلط من كونها اثر

قوله في الجعل البسيط  
 في الجعل البسيط  
 في الجعل البسيط

يجعل الموصف بالذات وما استحال حيروته النسبية العزائم متعلقة بالمتلقي بما هي كذلك متعلقة  
 ومتعلقة بقصد الضرورة استحالة حيروته الوجود والراعي بما يكون كذلك والمعنى هو في وجوده استقلال  
 معنى اسميا ما استحال اذ لم يتعلق بجعل الموصف الى متعلق الجعل فضل عن اهل جعل الموصف الى  
 البسيط - في الثانية قوله انزل الى قوله عدا احد الوجهين للاراد على ما يفيض وهو انه اذا دخلت  
 الضرورة والاتصاف بالذات لم يبق ما يتعلق بجعل الموصف فلا يتيقم حكمها من انما هي الى اهل  
 البسيط وقوله عدا وجه آخر وهو انه على ان ينزل عن ذلك فنقل المحولية بجعل الموصف لا يتقدم  
 محولية نفس الضرورة والاتصاف بجعل البسيط بل ذلك الحكم في محققين ان نفس الماهية في ذاتها  
 الى اجمال اسم الادراك الفاعل بالقطع هو البرهان في البرهان فخرج سمكت ان التصور والتصديق  
 نوعان من الادراك مختلفان بحسب الحقيقة لا بحسب المتعلق فقط (والتصديق لا يتعلق بالانفراد  
 البتة التركيبية المحكية كمفهوم موصو تصور متعلق بكل شيء والنسبة انما تدل في متعلق الحكم بالتحقيق حيث  
 الموضوع قلب بالحوال وانما التصور حصول نفس الشيء وانما التصديق كونه الشيء شيئا كذلك الوجود  
 الحولي والوجود والراعي نوعان تباينان بحسب الحقيقة وبحسب المتعلق وبحسب يتبع في الشيء قوله البرهان  
 فخرج سمكت اما ان يبان الفرق بحسب المتعلق والاختلاف بحسب الحقيقة ونقد خيذ ان يقال ان  
 لو حظ التصديق ما هو تصديق والتصور ما هو تصور وجد العقل ان التصديق نوعان الادراك  
 بالي بنفس حقيقة الاتصال بقاء البنية التركيبية والتصور نوعان الادراك بالي بحقيقة الاتصال  
 بكل شيء كان واختلف اللوازم ولبس اختلاف الفروقات فاذا هما نوعان من الادراك  
 مختلفان بحسب الحقيقة والمتعلق جميعا اتفق ارا ونفاد البنية التركيبية الادراك الحولي الذي يوصل العقل الى  
 الموضوع والحولي والنسبة الراعية بينهما بالخط وسلبه او تحاد المصنف في متعلق التصديق ان  
 متعلق بامر محلي سواء كان الاجمال قبل التفصيل او بعد التفصيل كما قال في موضع آخر ثم مسكت بقية

النسبة النسبية الى العلة والاشياء على الاشياء بحسب الحقيقة



انفصته ان متعلق الايمان بامر محض فحصل العقل الى الموضوع والمحل والنتيجة الواقعة متبعا بالحدود سلمه حتى  
يرجع الحكم على البيان شيئا بالنفوس وسمي بجوهرية ان البيان عرضي في الواقع وليس بجوهرية  
الواقع انتهى ولا ينافيه قوله كقوله هو ادراكه ان اتحاد الموضوع بالمحل وتبعه الاجال بالاتحاد  
شائع فيما بينهم كما قال في السلم وهو الاتحاد مثل وكذا الانفاة بين قول المصنف في الكتاب متعلق  
المصدقين بالامر المحل وداخل النسبة في متعلق التصديق بالتبعية وبين قوله في آية الاية لان  
المصدقين لا متعلق الا بالنسبة او المراد به وداخل النسبة في متعلق التصديق بالتبعية كما صح في  
الكتاب حيث قال والنسبة فان دخل في متعلق التصديق بالتبعية خشيخه الموضوع متبعا  
بالمحل اه لان النسبة متعلقة بالتصديق بالذات حتى يلزم من كلامه انفراد النفاة  
ولا ير عليه ما اوردته العلامة السند في شرحه لعدم قبوله والوجود ان السليم يحكم بان متعلق  
التصديق شيئا خارجا عن نفي انما يام والنفي الاجال خارج عن نفي العقيدة بالضرورة او للتحقيق ان  
يقول عدم متعلق التصديق بامر خارج عن نفي العقيدة لم يخرج رايه لا برنبا عليه وان اعمى في العباد  
وغيره ان بعض الاذكياء ادعوا الغرورة في كون متعلق التصديق امر مستقل فقال العلامة السند  
في شرحه سلم مورد عليه كون متعلق التصديق امر مستقل ليس ضروريا لا برنبا عليه وان اعمى  
المعوض الغرورة نعم بر عليه ان ذلك الله المحل الذي حمله فقال البنية التبركية اما متعلق على  
النسبة الكائنية المستقلة بما هي كذلك فهو ليس بمحل بل هو نفس العقيدة المستقلة او غير  
متعلق على النسبة الكائنية الغير المستقلة بما هي حاكية فهو في تلك الصفوات لا يصلح لان  
متعلق به التصديق - فاحكم بان شاملة المجملين في هذه الاحكام تلك الشاملة - لا  
شبه المصنف الجمل المبطل والجمل الموقوف بالوجود المحل والوجود الربط في الاحكام العقلية لا يتصور  
والتصديق النفا في الاحكام الثلاثة واحد منها حكم المتعلق تان التصديق متعلقه خاص والتصور متعلقه

علم غسلي يتوهم ان تشبيه الجعليين بالمصدقين والتصور في هذا الحكم غير صحيح اذ تشبيه الجعليين بمصدقين  
 يتعلق بالتباين اهل لان جعل البسيط يمنع ان يتعلق بمصدق اهل الموصف والموصف يمنع  
 ان يتعلق بمصدق البسيط والنسبة بين التصور والمصدق في اعتبار التعلق العموم والخصوص فان وجه  
 التشبيه ما حجب المصنف عن هذا التوهم بقوله في التشبيه الجعليين ما يوجد في الاحكام الثلاثة  
 تلك الاحكام بعينها على نيج واحد بين الجعليين والوجودين واما التشبيه بالمصدق والمصدق في  
 ما ما يبنى اصل الاحكام الثلاثة وان كان الحكم الوسعاني هناك على نحو آخر او الفرق بين التصور  
 والمصدقين كحسب التعلق اما هو على الاعمى والاحقية لان الصدقين لا يتعلق الا بالنبذة والتصور  
 يتعلق بكل شيء حتى ينفصل التصديق وتعلقه والفرق بين الجعليين بحسب التعلق اما هو على التباين الكلي  
 لان جعل البسيط يمنع ان يتعلق بمصدق اهل الموصف وجعل الموصف يمنع ان يتعلق بمصدق اهل  
 البسيط انتهى - توهم ان تشبيه جعل البسيط وجعل الموصف بوجود المحرر والوجود الالهي في الاحكام  
 الثلاثة على نيج واحد في التباين فان الوجود المحرر والوجود الرابط تباينان بحسب حقيقة التعلق  
 وكيفية ابع والا تارك ذلك جعل البسيط وجعل الموصف بينهما تباين في تلك الاحكام والتشبيه  
 الجعليين بالمصدق والمصدق في اصل الاحكام الثلاثة لا بعينها اذ الحكم الوسعاني على الفرق بين  
 التصور والمصدقين بحسب التعلق اما هو على نيج العموم والخصوص والفرق بين الجعليين بحسب التعلق على نيج التباين

هذا هو الفرق بين التشبيهين نعم جعل الموصف لا يتوسط بين الشيء والشيء كقولنا الان  
 انسان ولا نبهه ومن ثم من ذاتية كقولنا الان حيوان لا نحفظه كحفظه في رتبة الالهية  
 ثم حيث هي والداخل في اصل قواعدها بل يختص بالعرضيات - محصل ان ثبوت الشيء نفسه  
 وثبوت الذاتيات لا يحتاج الى جعل موصف لان جعل الموصف انما يعمد بالذات بين شيئين يكون  
 احدهما في الواقع مغايرا للآخر غير متحد معه عارضا في رتبة متأخرة والشيء مع نفسه وكذلك

ذاتية ليس فيها الشك لفظ الذات والذاتيات في مرتبة الهاتين حيث هي في عدم المقار  
 اصلا بل يختص ذلك الجعل بموقف البوضيات المتعارفة للمعرض اللاحقة له في رتبة متأخرة في هيئته  
 لا تخاف الخطأ ان حل الخط على معناه الحقيقي كان التعليل لعدم توسط الجعل بين الشيء وذاتياته و  
 اما التعليل الجعل بين الشيء ونفسه كان لعلنا نطري تسعير على التعليل وان حل على ما هو علم من الشيء حقيقة  
 والمجازي الذي هو عدم متعارفة شيء بنفسه كان قوله لا تخاف متعلقا بمعنى توسط الجعل بين الشيء  
 ونفسه بين ذاتياته جميعا واما قوله والداخل مضاف على الخط فانه مختص بالآخر متعلقا بتوحيده ان  
 الخط معناه الحقيقي الاتحاد بين الشيئين الحقيقي صدق وانما يحجب المفهوم فلذا حكم بتحقيقه بين الشيء و  
 ذاتياته دون نفسه ونفسه وكون التعليل معناه عدم توسط الجعل بين الشيء وذاتياته وانما هو كلام  
 التوهم ان الخط اصطلاحا للاتحاد الحقيقي صدق سواء كان الاتحاد محبب مفهم ايضا لا لا فعل بدا يكون  
 هذا التعليل على ما لا عدم توسط الجعل بين الشيء ونفسه ونفسه وبين ذاتياته واللاحقة لشمول التعليل الى  
 ما ارتكبه المصنف من سوء المجاز ما فهم قوله والداخل مضاف على الخط انما اختص التعليل بالآخر مخبي  
 على ان المصنف اراد بالداخل المجزئية وان اراد بالداخل عدم الخروج كما هو الواقع الفيا في كلام التوهم حيث  
 ليلقون الداخل تحت حقيقة الجزئات على النوع والجنس والعقل جميعا فيكون هذا التعليل ايضا مضافا  
 لعدم توسط الجعل هو لفظ الشيء ونفسه وبين الشيء وذاتياته سواء كانت لوازمها لها سواء كانت

اللاحقة بزوج او الحواض المكنة الاستلخاق توهمنا الان موجود الجسم بعض القوى الذاتية عنها في رتبة

انقرر وجهه بلباغ هاتية حق حيث هي ولحقها لما في رتبة متأخرة في هيئته قوله او الحواض المكنة

الاستلخاق المراد بها الحواض التي لا يقضي هاتية ان تفيض بها سواء امكن خلواتها به عنها الواقع  
 كما يفاض في التكملة بالعقل او كما يمكن ذلك فلم يكن هي من لوازم نفس هاتية ما لوجود الوجود والوجود  
 الى التعليل بالتمثيلين انتم حصل كلام المصنف على ما في الهاتية في المراد بالحواض المكنة الاستلخاق الحواض

العوارض التي لا تقضي لهاية لا تتسببها سواء امكن خلوا لآلية عنها بحيث كالبايض اولاً كالوجود  
 وان لم يكن هي من لوازم لقض لهاية فعد المصنف الوجود البياض العوارض الممكنة الانسلاخ واستدل عليه  
 بان تلك العوارض من البياض والوجود تكون الذات عبارة عنها في رتبة انقراضها ويصح سلبها عن لهاية  
 من حيث هي هي فليحق تلك العوارض لهاية في رتبة تماخرها وعرض عليه خاتم الحكم المتأخر من الذات  
 المعلق بمرور حيث قال قد اختلف المصنف في رتبة بان الوجود ليس من وقوعها بالهاية انضماماً او انضماماً  
 وان نسبتها الى لهاية شبه الان نسبة الى الذات وان لم يكن العارض والذات من الالهائية ثم العقل يغرب  
 من التحليل فتخرج عنها من الوجودية وان الوجود من مصدره لا يوجد من مبدأ الحول القاييم بالموضوع انضماماً  
 او انضماماً بل من لقض ذات الموضوع فعد الوجود من العوارض الممكنة الانسلاخ كعد الان نسبة الى العوارض الممكنة  
 الانسلاخ من الذات وتجزئة ذلك السلاخ عن الان فيه واما قوله تعالى الذات عنها في رتبة انقراضها  
 فلعلمه لا يلاحظ عند انقراضها من قبله من ذكر مصدر الوجود فان عرى الذات عن العوارض انما تكون  
 اللادقة المتأخرة عن تقرير لهاية السرور وتوجه سلبها عن لهاية من حيث هي هي وكذا قولها في رتبة  
 تماخرها كالبايض والوجود والقيام والقصور صحيح ولا يصح ان ياتي هذا الكلام في الوجود فانه ان اراد  
 بجري الذات عن الوجود في رتبة انقراضها من الوجود المصدري الانشراح غير منضم في رتبة انقراضها  
 الى الذات ويصح سلب الوجود عن لهاية من حيث هي هي وهي متفردة وانه يلحق لهاية ونظم الباني  
 رتبة تماخرها فعد ذلك بطل في الواقع وعند المصنف الفيا كفي في الوجود ليس صفة زائدة على لهاية متفردة  
 اليها لافي رتبة انقراضها في رتبة تماخرها وان اراد بجري الذات عن الوجود في رتبة انقراضها  
 ان الذات في رتبة انقراضها من الوجود لا ينشأ لان انشراح الوجود ويصح سلبها عن الوجود عن لهاية  
 من حيث هي هي وهي متفردة وان الوجود انما يتبع عنها ليدل على بانها في رتبة تماخرها من رتبة  
 انقراضها عند انقضاءها بل لا ينشأ من ان الوجود عبارة عن حكمية رتبة انقراضها من انشراح

لفلسفانية المتقدمة من حيث هي على الاثر تدور مع ما اتفهما او انتم اعادتموهما في ان الفعل ان الذات  
 في مرتبة النظرية على الوجود ليست مشا لا تترامد وهذا ما لحظه وطابقا الحكم به وانما انما يكون  
الحق في مرتبة الوجود في مرتبة متاخرة عن مرتبة التقرر انشئ هذا هو حريم الخلف من  
 اهم احكام في الميتا والواقعية والاشراعية في احكام قول من انشئ آه اي متعلقينهم ونظير  
 وجوب مقولة الاتباع فان لم تكن احد من هذه سبقت اليونانية او رؤساء الاتباع في الحكماء  
 الاسلامية فيكون الجمل البسيط كيف والشيخ من يمتد قد اعطوا النظر في تحقيق حقيقة الوجود في  
 ما حققناه فينبغي انصاف الاقصى من اصاحية الحق فكيف يكون في دمج كل ما يتوجب ذلك  
 النظر بل انما رام حيث ينبغي الجمل عن هيات ويجعله للوجود في حل انشائية هاتية كانيادي عليه قوله  
 الجمل بل الجمل المشتمل مشا واثبات حل هو جود ان انشائية نعم تصور في الغرض ولم يخوضوا في ذلك  
 احكام الجمل البسيط هذا ما استقر عليه نظري وقام الحكم بدعي انهم عاتوه وخاصة لا يخون الحق  
 في ذلك في نقد الحاصل القائلون بان انشائيات غير محمولة لم يقولوا باننا غير مدعية بل بانوا  
 اذا فرضت ما يتبعه كونها تلك انشائية لا يكون الجمل بذاته حرزاة تلحقها بعد فرضها تلك مثل  
 كونها في اجوبته الاسوة التوفيقية ثم قال وكوننا متناهل لما عمل ان الجمل الواحد موجودا كان  
 جوابه الحق نعم انه ان يبع شيئا هو الواحد وان الجمل الواحد موجودا بل الحق ان جميع انشائيات الجمل  
 محمولة جاعلا هو انشائي وعلى هذا تحقيق في حل انشائيات الجمل مقولة الاتباع انشائية  
 واسمائية علم انشائي محصل في انشائية وانما ان انشائية رؤساء انشائية واتباعهم كلهم لثبوت  
 الجمل الكون لكن الذي استقر عليه رأيي وموافق عدي ان القول بالجمل الكون مسك من متخلف  
 انشائية واتباعهم وجوب مقولة الاتباع ولا اظن ان احد من الفلاسفة انشائية اليونانية او رؤساء  
 الاتباع من انما الاسلامية فيكون الجمل البسيط كيف والشيخ الرئيس قد حقق امر الوجود على ما حققنا



من أن الوجود حقيقة صورية هامة وأن نفس قولنا هامة صحيح أصل الوجود مصدقة وهذا ينال  
على هذا على حقيقة الجعل البسيط عنده واما في الشيخ الرئيس الجعل عن هامة انبثاق الوجود فليس  
قولا بالجعل الموقوف وانما الجعل البسيط بل مراد من نفى جيل الهامة نفى جيل الهامة هامة كما تشبه قوله  
الجعل لم يجعل الشمس مشمساً و مراد من انبثاق الجعل للوجود انبثاق جيل الوجود اي الهامة على  
هذا الايمان في ذلك النفي والانبثاق حقيقة الجعل البسيط عنده . وايضا فاعلم ان الحق الطوسي على  
ان انبثاقه عامة وخاصة لانهم انتم من القول بالجعل البسيط ما في نفى الحق المحصل وكنتا فلنقال  
للمحال ان الجعل هو الوجود لكان جوابه الحق نعم لانه يبيح شيئا هو الوجود وان الجعل هو الوجود  
انتم في هذا الكلام صريح على ان الجعل يعني الابداع اي اخراج الاليس من الليس بل هو الالجعل البسيط  
فبذلك التحقيق محصور الحق و وضع ما قلنا من ان القول بالجعل البسيط محصور في جميع مقالة تمام  
المتأني واما ما سألهم منهم بمراد من هذا القول وفيه نظر اورخا تم الكلام الا لام يتبادر هذا او  
المتأني في الاسلام هو ان مطلب شيخنا من انبثاقه معلوم انهم قاصبة وانهم ان الوجود  
عن الواجب انهم تراعى على الهامة الكثرة وان من الوجود لا يتقرب بشئ هو الوجود الواجب فيهم ما يتقرب  
لشئ وهو وجود الكمالات وان الوجود عرض وان الهامة موضوع وقد قل نصف بعض الكلمات  
فيما سبق منهم لا يتصور من الجعل البسيط فضلا عن التصديق به وهذا من قول الشيخ حين سئل عن  
مجبورية الهامة وقد كان ياكل الشمس الجعل لم يجعل الشمس مشمساً بل جعل الشمس موجوداً ومقال الحق  
في نفى المحصل من غناه ما فهم واما قوله لكان جوابه الحق نعم لانه يبيح شيئا هو الوجود وان الجعل هو الوجود  
فليس صريح في القول بالجعل الموقوف لادلائه قوله ان يبيح شيئا على الجعل البسيط الا على اصلاح متحدث  
لعبارة الحق بعد مدة مقدرة انتهى كلامه الشريف . مع الاتفاق على امتناع السلب ان يقرر عن الوجود  
لعبارة سلب المودم على انفسه على ضد ما يتوجه اقوام من المتكلمين في انبثاقه من السلب (١)

أي المتعزلة والاشعورية اما المتعزلة فلا يتم قولهم بانسلاخ الهاتية عن الوجود بحسب واقع بناء على ان الثبوت علم  
 عن الوجود واما الهاتية فتقر بحسب ان الثبوت في الواقع من دون الوجود والتحققون فيقولون بغيره واما  
 الاشعورية فلا يتم قولهم ان الوجود عين الهاتية المكننة فمتنع ان يسلب الهاتية عن نفسها وان يرض بها الوجود  
 الا لزم مفارقة الشيء عن نفسه الحكماء المحققون حيث يعرفون ان الوجود من عوارض الهاتية وحاج عنها فيقولون  
 ان سلب الهاتية عن نفسها انما يتنع على تقدير وجودها لا لو كانت معدومة وما يتنع سلبه على نفسه مطلقا  
 انما هو الواجب الوجود فهو موجود بنفس ذاته تعالى انتهى توضح الحرام ان المتعزلة دعوا ان الثبوت علم عن الوجود  
 واما ان المعدوم المكننة فهل الوجود هاتية وغير موجودة وممكنات هاتية مذكورة في الكتب  
 الكلدانية واما المحققون من الحكماء والمكملين فيقولون بغيره يخرجون بانسلاخ السلاخ التقرر  
 والثبوت عن الوجود قال شراح النجريد ذهبت متعزلة الى ان المعدوم الممكن شيء ثابت  
 وان الهاتية المكننة يجوز تقرر في الخارج منفصلة عن الوجود فلهذا ساء المكملين والحكاماء  
 لكن اختلف بين الحكماء الهاتية والاشعورية من المتكلمين في وجود الممكنات فذهب اشئيه الوجود  
 زائد على هاتية المكننة عارض لها وعند الاشاعرة الوجود بنفس الهاتية وتفرع على نه اختلف  
 خلافا آخر ان لا يد اخصف لقوله في الهاتية واما الاشعورية فلا يتم قولهم ان الوجود عين  
 الهاتية المكننة فمتنع ان يسلب الهاتية عن نفسها وان يرض بها الوجود واما لزم مفارقة الشيء عن نفسه  
 والحكماء المحققون حيث يعرفون ان الوجود من عوارض الهاتيات وحاج عنها فيقولون ان سلب  
 الهاتية عن نفسها انما يتنع على تقدير وجودها لا اذا كانت معدومة وما يتنع سلبه عن نفسه  
 مطلقا انما هو الواجب الوجود فهو موجود بنفس ذاته انتهى قوله فيها وما يتنع سلبه عن نفسه الهاتية الى  
 شريف حسب الاشاعرة ما ينه لا تالوا ان الهاتية المكننة لا يتنع سلبا عن نفسها مطلقا فيثبت

الوجود مطلقا بل يشترط ان احدية صديقه ان كان متسعا كان انقيض لاخره احيانا فيزعم ان تكون حجة  
 الوجود ذاتا وموحدا - وقد ريف هذا الزيف قائم حكما للتجربين تعاذا متعاذا للعلم اذ علم الله سبحانه  
 في دار السلام مجيبا عن الاشاعة انهم عليم الرضوان تجولوا ما قولهم فيمنع ان يسلط الله سبحانه  
 وان يرضى لما العدم والامر لم يستشع من غيبه فمستشاه فمستشاه فمستشاه فمستشاه فمستشاه فمستشاه  
 ان الهامية فيها من حيث هي صدق الوجود فلا ذات ولا ما به الاله الذي صدق الوجود والاهم  
 للوجود ليس في الاله ما به الاله بل هو من غيبه فمستشاه فمستشاه فمستشاه فمستشاه فمستشاه  
 العدم فلا يلزم من كون الهامية بنفسها مصادقا للوجود بل لا زيادة امر عليها ان تكون واجبة التقر  
 بل يجوز ان يكون الهامية فيها في تجويزها حجة الى جاعل فيض الغنى انما نسخ تجويزها فليست  
 ذاتا بل جاعل جاعل فلا حديق ناعى بل جاعل جاعل ومان في آخر كلامه فقد استبان ان الحق الذي لا يخفى  
 هو ما ذهب اليه الاشعريه انهم من ان الوجود حقيقة عنى صدق الوجودية المصيرية عن الهامية وان  
 الوجود ليس فعالا وان العدم عيانا عنى مستشاه الذات لان سلب غار من عن الذات على ضد  
 ما يقوله اقر من السطيمين انتهى - سبانه لعل الحق لا يتعدى محموله الهامية باجعل السبب لاني القرآن  
 العزيز قوله عز من مائل جعل الظلمات والنور - اتفق المصنف على حقيقة اجعل السبب لتجولها و جعل  
 الظلمات والنور تقريره ان يجعل السبب معنى فخلق تقبضى مفعولا واحدا و اجعل مولف معنى السبب  
 لا يجوز قصره على مفعول واحد من القرآن اليزم اقتصر على مفعول واحد فهو جعل السبب بمعنى فخلق  
 لاجل مولف معنى التقبض قال قائم حكما العلم شاة استاذ العلم اذ علم الله سبحانه في دار السلام في حاشية  
 على شرح السليم تعاضى ثم ان الله لا يبدى الالهية الكريمة على حقيقة اجعل السبب ما وقع من الشاح  
 انما لانس الحق البين ما ش من قوله القد برمان غاية الامر ان اجعل في هذه الالهية معنى فخلق

بمعنى الخلق اصحاب جعل الموصف لا يذكرون استعمال لفظ اجعل بمعنى الخلق في لغة العرب بل يقولون  
 ان الخلق هو تغيير هاتيه موجودة فعندهم اجعل الذي لا يتبدل معقولاً لانما هو بمعنى الخلق والخلق  
 عندهم عبارة عن تغيير هاتيه موجودة فمعنى قوله تعالى اجعل الطلقات والنور عندهم خلق الطلقات والنور  
 بمعنى انه تعالى صيرها موجوداً من فلا دلالة له ذلك على معنى اجعل الموصف ولا على حقيقة اجعل السبب اذ  
 غاية ما في هذا البيان الذي حسبنا انفق البين حقيقة ان اجعل جاء في لغة العرب بمعنى افردين  
 كما جاء بمعنى كرايين في خبري يحميني ولا يلزم من مجيء بمعنى افردين لطلقات اجعل الموصف لان افردين  
 عند اصحاب اجعل الموصف عبارة عن تغيير الشيء الموجود فمعنى اجعل على معنى ان اثره اجعل اما  
نفسه فيعبر عنه اولاً وبالذات هو نفس هاتيه ثم يستبع ذلك صلبه هو لما هو موجود به بخلاف الوجود  
 الهاتيه وصدق اصل في قولنا الان موجود في هاتيه قوله جلد هو انما المراد بتعلقه اجعل  
الموصف وانما سمع ثمة بانتهى انتهى - ان ما في المراد من قوله جلد هو متعلق اجعل الموصف على سبيل  
 السامعة ما يصير في قوله بخلافه يرجع الى اجعل الموصف على هذا بناء الكلام على اسامته وتعلق  
 ان يرجع الغير في قوله بخلافه الى الاستيعاب في قوله ثم يستبع وخلفه لا مسامحة في الكلام بهذا  
خلفه فانه في الحقيقة - لكن لا باستيفان امانته من اجعل او باقتضاء من هاتيه لافاضته بل  
 من استيعاب ذلك اجعل الموصف السبب على سبيل الاستيعاب والاحتياج - وهذا ان اثره انما  
 بالذات عند اهل الحق تعالى اجعل السبب هو الله الواحد ان معنى نفس هاتيه ثم يستبع  
 ذلك جميعه في قولنا الان موجود استيعاب المحكي عنه للحكاية او الوجود عندهم وعندنا  
 صيرورة الذات وصدق نفس هاتيه ثم خشي على بل لا زيادة او عليها ما للوجود واقفاً هاتيه  
 بالوجود وحمل الوجود على هاتيه كحكاية والمحكي عنه والمصدق بها نفس هاتيه ثم خشي على

وجعل محالته في الواقع يحصل بعد قبا عليه من جهة الوجود والافتقار تصنيفا فاقصته من محال  
 ولا افتقار من محالته المحبوبة بالذات بل نفس ذلك المحل بسيط يستوجب حصول الوجود والافتقار على  
 سبيل الاستيعاب لو حصل عند م واحد هو حصول محالته ونفس ذلك المحل ينسب الى الوجود والافتقار  
 الا انه اعين بالعرض لان حركات جليش تتعارض من احد ما متعلق بالهية والثاني بالافتقار  
 والوجود عال هذا لما يمكن لو كان للوجود والافتقار تقرر في الواقع واما تقرر محالته فهو  
 هو تقرر عند م في شيئية قوله يتبع ذلك ان شاء الله تعالى تحقيق ما بالغول عنه رت اقدم ربط من  
 الخارج في قيمة من حيث الشيء كمال اعمدة في قيمة قول المشائية حيث فيهما ان الاشياء  
 والرواقية يدرب الى ان الصار الاول في محالته ثم نفس الاعمدة والافتقار الى حيث تغير  
 العقل من الصواب بالتبع على ان متعلق المحل البسيط المتعلق بنفسه محالته بكل من الاعمدة والافتقار  
 الاعمدة في مرتبة متأخرة المشائية الى ان الصار الاول بالمحصول البسيط الاعمدة دون  
 نفس المحالته ثم مرتبة عليه الاعمدة الاعمدة على ان متعلق به ذلك المحل البسيط بعينه وكل في المرتبة  
 المتأخرة وهو يتم تخفيف في الطرفين اولى اليه فله المحصول وضوء التبع وهو الدارانية  
 بنسب تصور النفس وتعد في الامر في التمر على البع الوجه انتهى فيه آراء الى الاسرار  
 ما قال المحقق له ان في شيئية القدسية وعبارته هكذا انه فرق بين حصول الشيء وحصول محالته  
 ومحالته ليست محمولة اليها بل محمولة في ذاتها معنى ان نفسها تابعة للمعامل وان صح ان يقال  
 ان وجودها تابع كما ان عند من يحصل اثرها على موادها بالوجود يصح ان يقال حصولها  
 متضمنة بالافتقار بالوجود او متضمنة بالافتقار بذلك الاعمدة كما ان الاثر الاول عنده  
 هو الاعمدة لا ينبغي ان حمله شيئا بل حمله في نفسه والاعمدة الاخر مرتبة عليه كذلك الاثر



الاول منهم هو انه لا ينبغي جعلها اياها او جعلها غير ذلك بل جعلها في نفسها ووجه انتزاع الاشياء  
 مطلقا مرتبة على قولهم العقل حكيم بله جعلها موجودة لا دليل على ان لهية هامة متفهما انتزاعا  
 كما ان العقل حكيم بله جعلها تنصف بالوجود او تنصفه بذلك الاتصاف لا دليل وذلك على  
 ان الاتصاف بالوجود ليس له انتهى - ومحصل اسرار المصنف في التحقيق ان الله تعالى والقد  
 ما يتوهم العقل لا يمكن ان يتعلق به اجعل السبب المتعلق بنفسه حتى يكون ذلك الترتيب  
 المتفرقة من الصور بالمتبعة لانها يأتى لهية هامة وانما يتأثر في شئ وانما يتأثر في شئ  
 الاتحاد اجعل لا مضمون للذين في الوجود ما لا الله تعالى والاتصاف لا يتغير حقيقة  
 طرفنا الابان تعلق به جل بسيط واء اجعل السبب المتعلق بالهامة وذلك اجعل السبب الهام  
 لا يرتب على اجعل السبب المتعلق بالهامة على سبيل اللزوم او ليس به علاقة استماع الله تعالى  
 بل تقرر ما توقع الاقتران وكذلك على مسك اجعل هو كيف اجعل المتعلق بنفسه الاتصاف  
 مضمون ان يتعلق بالهامة الاتصاف وغيره من الهامة متفرقة حتى تكون تلك الهامة  
 من الصور بالمتبع لما من جهة اس طعة واجواب بعينه مقدمة هي ان الاتصاف اعياها  
 من الوجود الاول قبل الانتزاع فهي في هذا النوع الوجود موجودة لوجودها متحدة مع الوجود  
 غزبا بانه محمول على محموله فاشي انتزاعها - والثاني لوجه الانتزاع فهي في هذا النوع الوجود  
 متأخرة لوجودها متفرقة بنفسها من جهة مع الذهن محمولة على جعلها في شئ وانما  
 التحقيق على مسك اجعل السبب ان اجعل السبب المتعلق بنفسه تعلق بالوجود الانتزاع في الاتصاف  
 والاتصاف الاتصاف الانتزاع عين قبل الانتزاع وهي قبل الانتزاع من الصور بالمتبع وكذا  
 على مسك اجعل هو كيف اجعل المتعلق بالاتصاف الواقع يتعلق بالاتصاف والاتصاف

[illegible]

كانت الهاتية متفجرة بلا جمل جال كانت واجبة بالذات وان كانت في نسخ قوامها وتقرده  
 متفجرة الى الجاعل كالمكتبة بالذات فالهاتية الواجبة والهاتية المكتبة عند المحققين من الحكماء  
 سيان في ان مصداق حمل الوجود عليها نفس الهاتية بلا زيادة او نقصان في افتقار الهاتية  
 المكتبة في نسخ قوامها وتقرده الى الجاعل عن محجبه ونقص الهاتية الواجبة في نسخ تقرر عن شأنيته  
 الاضحاك مطلقا على نه الدبر وما ورد في نسخة المصنف الاضحاك الدارجة على القائلين بغيرية الوجود  
 للهاتية المكتبة بان مصداق حمل الوجود في الممكن لا كان نفس الهاتية بلا زيادة امر على زعمهم  
 وظاهر ان مصداق حمل الوجود على الهاتية الواجبة هي النفس في انه تعالى فيلزم الانقلاب من الممكن  
 الى الوجوب وهو محال اذ ليس الواجب الممكن افتقار الهاتية المكتبة في تقرر الى الجاعل واستغناء  
 الهاتية الواجبة عن الجاعل لا في جميع الوجود ثم ان الاحتمال القطعية في جعل ثلثة ادول ان متعلق  
 وجعل بالذات بنفس الهاتية والشان ان متعلق وجعل بنفس الهاتية بالعرض بتقية الوجود والافاضة  
 ان متعلق وجعل بنفس الهاتية اصولا بالذات وبالعرض والاخر ان باطلان اما ادول منها فقد ظهر  
 لطلانه من مقتضى المهمة في ان الوجود والافاضة لا تسر اعين بانها في التحقق الواقع لنفوس الهاتية  
 فيها الضرورة يكونان محمولين بتقية الهاتية - واما الثاني فهو مستلزم لانقلاب الممكن الى  
 الوجوب الى هذا اشار المصنف بقوله فاحسن بانها اذا استغنت بحقيقة ما وصل قوامها عن تلك  
 صدق حمل الوجود عليها من جهة ذاتها وخرجت عن حدود وقعة الامكان - يريد ان الهاتية اذا كانت  
 مستغنية في اصل قوامها عن الفاعل تكون مستغنية في صدق الوجود ايضا لا كما يقولون اصحاب  
 الموصف انها مستغنية في نسخ تقرر عن الجاعل ونقصه في المير في صدق الوجود لان افتقار  
 الامور لا تسر اعية الى الجاعل واستغناء عنه ليس لمعنى محصل الافتقار ما شيدا اليه واستغناء عنه

فقد نعلم على هذا التقدير استغناء الهامية عن الحمل مطلقا مستلزم واجبة وهو محال وإذا قيل ان الخزان  
تعين الاول وهو متعلق بالحمل بالذات بنفس الهامية ويدل المطلوب حقيقة الحمل السببية وهذا هو  
المراد بقوله فاذن بين فاقرة الى ما عليها من حيث قوامها وقرينة اى بالذات ومن حيث محل  
الموجودة اى بالمتبع وقوله تبع على الذم آه لعل بان الحمل البسيط بالذات متعلق بنفس الهامية وهذا  
الحمل بعينه متعلق بمقتضى الحمل هو لطف الحق في استغناء الهامية بالوجود الذاثر اعنى على سبيل الاستيعاب و  
الذم من غير ان يتعين بالذات جعل آخره وانما جعل الهامية لافاقرة حقيقة فاسبقا ان الذاثر اعيا قبل  
الذاثر اع محبوسا عين جعل من شأنه انما اعيا وعلى ما قرأنا لا يريد ان يصف بان اراد وجوده انما اذا  
استغنى في اصل قوامها ان اراد ان الهامية انما لم تكن محمولة بالذات كانت تنفعية عن  
الحمل مطلقا فتمت حقيقة ما نلزم من منع اوله لا يلزم من استغناء الخاص العام حتى يلزم الوجوب  
وان اراد انما انما لم تكن محمولة اصلا بالذات ولا بالعرض كانت تنفعية عن الحمل مطلقا فتمت حقيقة ما  
نلزم من مسئلة لكن انما جعل هو لطف لا يتوكلون لعدم محبوسية الهامية مطلقا بل عند عدم نفس الهامية محمولة  
بالعرض في ضمن الذات وكذا لا فاقرة حقيقة فاسبقا ان استغناء الهامية عن الحمل بالذات عين  
استغناء الذات الذاثر اعنى عن الحمل فلا يتصور على تقدير استغناء الهامية عن الحمل بالذات قبح  
الذات الى الحمل حتى تكون الهامية محمولة في ضمن الذات بالعرض بل يكون الذات استغناء  
عن الحمل كما الهامية فقد نلزم من القول محبوسية الهامية بالذات القول بعدم محبوسية مطلقا بالذات  
ولا بالعرض في ضمن محبوسية الذات فتمت حقيقة فتم الاستدلال وان دفع الاعراض والاثبات  
باب جعل الذات موجودا يرجع الى افاضة نفس الوجود الى نفس الذات او الذات الذاثر  
او ما جعل اثره للفاعل بالحقيقة في شئ من المراتب - في الهامية قوله الى افاضة نفس الوجود

اشتد الى ان عليه ان يثبت بواقعية ان يكون باقافته نفس هامة فان ما لا يكون كذلك يرجع  
 الى اننا نرى في ادعاءاته ولو اقره لانه انتهى والامنيته يجعل الى الوقوف اصلا لم تحصل الموجود  
 وذلك لان الالف في نفس هامة فان استغنى عن الجاهل لان الوجود لان بل لا بد من اوله  
 فيكون الاثر والاعاد الترديد الى ما هو الاثر كاتلف الالف وكذا استك البعض على حقيقة  
 الجعل البسيط بان كل ما يفرض ان الجاهل فهو يرجع الى كون نفس هامة اثر الجاهل بالذات لان  
 مرجع جعل الانسان موجودا لها افاضة نفس الوجود او نفس الالف او الالف او الجاهل  
 انما لتعاضل في شيء من مراتب بالذات والا اى ان لم يكن في شيء من مراتب مجعول بالذات بل لا بد  
 سلسلة الصور بالعرض لانها لم ينته بمرتبته يجعل الى الوقوف اصلا لم تحصل الموجودية وهذا باطل  
 بالبداهة فلا بد ان يكون شيء من مراتب مجعول بالذات فنقول الالف في نفس هامة فان استغنى  
 نفس مطلقا عن الجاهل كان وجود الانسان بلائله وهو محال او لم يستغن عن الحاجة الى الجاهل  
 انما للجاهل فاما بالذات فثبت الجعل البسيط او بواسطة الالف الالف فان انتهى مراتب  
 فالمرتب الاخرى تكون مجعولة بالذات وهي الصيا هامة من هامة فثبت كون نفس هامة انما  
 للجاهل بالذات ونظيره هو الجعل البسيط او لا يتبى مراتب فيلزم عدم حصول الموجودية و  
 تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات وهو من افترض الحالات - هذا توضيح لما قلنا من  
 تثبت البعض لقوله واما التثبيث الى قوله كاتلف الالف ثم زيف ذلك التثبيث لقوله  
 غير منجم فان من لا يستصح محموله هامة يجعل الالف متعلق بجعل من حيث انه خلط بينه  
 كما ان المشتبه في القضية انما يتبين بيا التقديرين ثم خيب من بين الطرفين لا يثبت البيا بالذات  
 وتغيا عنه فثبت ان حقيقة التصورية اذ الوجود بالاعتقاد لا يشوب انما هو عنده ولا يخج



كذا ما يتبين من جهة ثبوتها الى اجمال المؤلف فضلا عن ما يتبين من تعريفه فيقول انما يتحقق  
 المصنف اثر اجمال المؤلف بالذات عند احكامها انها الالهية بالوجود حيث ان رابط بين الطرفين  
 الى النسبة الغير المستقلة كما يتبين من قولنا الانسان موجودا اما الالهية والوجود والافعال من حيث ان  
 ملحوظ بالانفصال واما نسبة من الالهيات فكل واحد منها اثر بالعرض في ضمن الاثر بالذات اذا تقرر  
 فنقول محصل امر سريف ان التشبث المستدل اذا اراد قوله الافعال في نفسه ما يتبين ان استغنى  
 عن افعال مطلقة كان وجود الانسان بلا علة ان اراد ان الافعال من حيث ان ما يتبين عن محتاج  
 الى افعال بالذات ولا بالعرض فلهذا لا يلزم على اصحاب اجمال المؤلف او عند فهم الافعال من حيث  
 هو ملحوظ بالانفصال اثر لاجل بالعرض وان اراد ان الافعال من حيث ان ما يتبين مستقلة  
 غير محتاج الى افعال بالذات بل بالعرض فلهذا عين في جميعه وعلى هذا لا يلزم وجود الانسان بل على بل  
 الانسان والوجود والافعال المستقل كل واحد منها محمول في ضمن الاثر بالذات الى النسبة الالهية  
 بين قولنا الانسان موجود وذا قوله وان لم يستغن عن محتاج الى افعال يكون اثر الالهيات  
 بالذات فثبت اجمال البسيط مختار ان الافعال من حيث ان ما يتبين مستقلة اثر لاجل المؤلف  
 بالعرض فثبت اجمال المؤلف البسيط فان لم يكن في الالهية المتشبهة بالنور بقاها  
 فيظن ان سائر اجمال البسيط كجمال الصادر الاول نفس الافعال ثم يكمل الامر في الافعال  
 ما بعده الى تسريع القبول الى حيث نيت الاعتبار فيعرض لعدم الفرق بين الافعال وبين  
 نفس الافعال الالهية فلم يكن هي الصادر هذا المعنى هو المتشبهة بالنور بقاها  
 احتفاء كجمال البسيط والفرع على اصحاب اجمال المؤلف بان مكررا كجمال البسيط كجمال الصادر  
 الاول واثر اجمال بالذات نفس الافعال دون نفس الالهية وكجمال اتصاف الافعال ما بعده

من الانتزاعات المتعقبات اثرها بالعرض فمدار عن كعمل السبب وعل هذا الامر الى ما وقعته  
 اذا لا نقض الذي يحلله المسئلة اثره المجمع هو الا نقض استقل الذي في درجة الممكن عنه وسواء  
 من الهيات فقد صار اثره المجمع بالذات نفس الهاتية وهو كعمل السبب وحق ان من يمكن  
 كعمل السبب وحله الصادر الاول بالذات نفس الانصاف دون ما بعد من نقضه الا نقض  
 غيره الى ما علة العقل صحيح فان هذا الطاق من يؤمن بكون الوجود زائدا على الهاتية عارضا  
 لها في نفس الامر وليستيقن بان الارتباط الواقعي بين الوجود والهاتية في نفس الامر اثره المآل  
 بالذات وما بعد من نقضه الا نقض وغيره من الانتزاعات المتعقبات اثرها بالعرض ك  
 الانتزاعات كانه من الجسم السواد والعكس والوقفية ارتباطا واقعيا في نفس الامر هو اثره المآل  
 بالذات ثم الا نقض بالذات نقض بالسواد والوقفية وغيره من هاتية تابعة في المحولية لذلك الارتباط  
 الا نقض الذي هو اثره بالعرض منشار لانتزاعاتها في شية قوله فتعرض لعدم الفرق اه هذا  
 الاعتراض الاول هو التشبث الكون بالبقاء انما علة تقرير الوجود آخره من غير ما ادور عليه انه يباين  
 ما ادور به التشبث في تحرير الوجود من غير توجهه الى موضوعه الاثر اقية كون الهاتية الساتلة اثره المآل  
 ما يلزم من التشبث هو ان نفس الهاتية لا عبارية كالا نقضه الا نقض اثره المآل في ذلك الوضع  
 الاثر اقية ولا يترك المشأية وجه الاندفاع ما ذكر من عدم الفرق او علة الاقتجاج الى العلة هي الحاشية  
 وهو مشأية من الهاتية الساتلة والاعياتة ما لا يقتاج الى جميعه بل يتأ على نحو واحد ما وثبت  
 استناد هاتية ما في نفسها الى الفعل ثبت ذلك في جميع الهاتيات ما دون التشبث انما يحل  
 في المتن انتهى وان الا نقض لشيء فكيف يكون اول المصادر هذا اعتراض آخر على جواب  
 كعمل المؤلف فيقره ان الا نقض الذي يجعله اثره المجمع بالذات اما ان يكون النسبة الهاتية

الغير المتقابلة بين قولنا الالهية موجودة كما هو من حيثية على رغم المصطفى فمذا باطل لان  
 الالهية من حيثية انه رابط بين الاشياء المتشابهة والواجب في ملاحظة الذهن فلا يصح ان يكون اشرا  
 للجعل واللا يلزم ان يكون اشرا اكمل بالبالا لا تنزع الذهن واعتبار المعبر فسادا للذهن من ان  
 يخفى واما ان يكون عبارة عن الالهيية التي هي الالهية والوجود لا يتحقق عندنا في هذا  
 الصياغ فصح ان لا يثبت ان تقرير الالهية بالذات الالهية وارضها في نفس الامر انما يتصور اذا تقررت  
 الالهية المعروفة قبل عروضة اول العقل عروضا من الالهية الى ما ليس بشيء اصلا فلا منى بجعل الالهية معروضة  
 للوجود في نفس الامر الا لو كان الوجود عارضا في نفس الامر الالهية المتصورة قبل ان يحل الوجود  
 عارضا لها ولو قبلية بالذات فيقولون 'سواء الاول على ما جعل في نفس الالهية من حيثية هي هي  
 لا تصانها بالوجود وهذا الاعراض على احصاها كجمل المواقف مالا مدفع له - وان هو وجد الحركة

بالاختيار لا يحتاج الى تمثيل الحركة المخصوصة لال تصور المصطفى بالوجود - هذا ايضا كحال  
 آخر على اصحاب كمال المواقف بمصدر ان يوجد الحركة بالاختيار انما يحتاج الى يحصل الحركة المخصوصة  
 ولا يحتاج الى تصور مفهوم المصطفى كحركة بالوجود ولو كان اشرا كجمل النفس كحركة بالوجود لا يحتاج  
 الى تصور الالهية ضرورة ان جعلها على التقادير يتحقق بالمجهول والمجهول انما يستلزم كماله  
 المتقدم فقد علم ان اشرا يوجد الحركة بالاختيار نفس الحركة المخصوصة وهذا هو كمال السبيل و  
 انفس الاشياء في اتباع الرواقيته في اشياءه الى اجتماع حسب الاشتراق والى توثيقه  
 انتم تتعجبون ان الوجود من الاعتبارات العقلية فلا يكون من الفاعل الالهية الالهية الغنية  
 ولو كان الوجود هو من الفاعل فاما ان لم يفهم شيئا من هذا فهو كما كان او افاد كمالا

للوجود وجود لا إلهائي بذا احتياج من حسب الاشتراق على حقيقة المجعل المبسط - وتقريره على ما فيه  
 المصنف وغيره ان الوجود امر انتزاعي ليس متحققا في الاعميان وانما المتحقق فيها الالهائية الغنية  
 فلهذا يكون اثر الفاعل النفس الهائية الغنية ولو كان الوجود هو ما من الفاعل فاما ان لا يفيد  
 الفاعل الوجود شيئا رائدا فالوجود معدوم كما كان قبل ان يجعل مكثف يكون اثر الفاعل او  
 يفيد الفاعل الوجود شيئا رائدا فاني يجعله مبروضا للوجود فيلزم ان يكون للوجود وجودا لا إلهائي  
 نهائية وهو بالجل بالاشتراق - وتفضل الكاثير قدس اسمهم قرر احتياجه بان اثر الفاعل  
 يجب ان يكون امرانيا فلهذا يكون اثره الالهائية فان مصداق الوجود نفس  
 الهائية كما تحقق ممكن هو الهائية هي المجولة وثبوت اشئ لا هو مصداق له ليس هو بان يجل  
 فلهذا يكون الوجود اثر الفاعل ونه الكلام في غاية الممانعة الا ان الصابغة على عبارة الاحتياج  
 تحتاج الى التكملة على يد من تقررين كلام حسب الاشتراق اشارة الى احتياج واحد  
 وتبين ان بغير كلام حسب الاشتراق على وجه يكون منه اشارة الى احتياجه بان يقال ان  
 قوله الوجود من الاعيانات العقلية فلهذا يكون من الفاعل النفس الهائية الغنية احتياج - و  
 لو كان الوجود هو ما من الفاعل الم احتياج اخر لتقريره هو انه لو كان الوجود هو ما من الفاعل  
 فاما ان لا يفيد الفاعل شيئا رائدا على الهائية فلم يكن الوجود عارضا لها كما لم يكن من قبل المجعل  
 عارضا لها فهو الان كما كان او يفيد شيئا رائدا على الهائية فلهذا يد من استلزم ذلك انه  
 موجود اذ اذ اذ على الهائية ولا يكون مصداقه نفس الهائية والا لكان يكون شيئا رائدا استلزم  
 ذلك انه الذي هو الوجود وجود - وهو ممكن على هذا ملة اجد في فالا تارة

الذميمة كالغيبات الخارجية والاعتقالات العقلية كالتمسك بالافهام الغيبية في الاقتران الى الفعل  
 في اشياء قديمة وموتسك المتغيرة عن احتياج حسب الاشتراق بالتمسك عن احتياج غيره بالتمسك  
 اشتاء الى ظهوره من احتياج غيره وان احتجاجة اقوى بالافهام الى احتياج غيره وان كان لها  
 ضعيفا وفيه لا غنى لطيفة انتهى قوله فيها على ضلالتهم في الاستقلال فيه تشبيه استقراره بالاحتياج  
 على احتياج تلك المبدوء بحال من عقل الشئ وركبه انتهى آية اراد على حسب الاشتراق بيان ما مال  
 في اول كلامه من ان الوجود من الاشياء اعياها العقلية فلا يكون اثر الفعل وكذلك الافهام بالوجود  
 وانما يكون اثر العقل نفس ماهية الغيبية غير صحيح لان الاشياء اعياها الذميمة والغيبات الخارجية  
 والافهام بالاعتقالات العقلية والتمسك بالافهام الغيبية سواسية في الاقتران الى الفعل فليكن صحيح  
 وقد ما يكون نفس الفعل على ماهية الغيبية واجواب ان الاشتراعي الذي ينسب على نحو انما انما  
 لا يزيد على نفس ذات الموضوع منها بما يبيح املا كمنه من الاشياء المتفرقة من نفس ذات  
 الانسان والوجود من هذا القبيل والثاني انما اعني ذهني بزيادة على ذات المتفرقة منها كالمهنية  
 المتفرقة من ذات الانسان ولكل من القسمين نحو ان من التفرقة والوجود الاول تقر بنفس  
 تفرقة نشاء انما اعني والثاني تقر بعد الاشتراع والاشياء اعياها بانحو الثاني من التفرقة ما يبيح  
 في النفس محمولة بحمل واء جعل متشعبا وانحو الاول منه محمولة بعين جعل متشعبا فمما يبيح حكما  
 عن متشعبات اشياء محمولة بها في محمولية متشعبا لا غير فخص حسب الاشتراق ان الوجود من القسم  
 الاول من قسمي الاشياء اعني فلا يكون من حيث انه عاقل عقلي وكما انه ذهني اثر بالذات لفعل  
 الماهية وانما يكون اثر الفعل بالذات نفس الماهية الغيبية اي ماهية الواقعة بنفس الماهية



التي هي مصدر الوجود ونداء علم حق لا ريب فيه ما مضاف ان اراد ان الانتزاعية الذاتية من  
 حيث انها موجودة في الذهن بنفسها لولا الانتزاع كالتجارب الخارجية في الاحتياج الى افعال  
 فمسلّم لكنه لا يضر صاحب الشرائع وان اراد ان الانتزاعية الذاتية باسرها كحاجة غرضها انتزاعها  
 كالتجارب الخارجية في الاحتياج الى افعال فمنع من طاهر البطلان فان الانتزاعية الذاتية باسرها  
 كحاجة غرضها انتزاعها انما احتججا الى افعال احتياج فمماش انتزاعها اليه - وكون  
 الذاتية عندها كالمناهضة ان ينزع منها الوجود في الاعيان - في الحقيقة قوله وكونها نهاية آحاد  
 انما يختلف آخرنا اثنان وهو مادة افعال شبيهة بالاشياء الزائدة ان يكون حاصله سليم ان  
 يكون للوجود وجود ولا نفس لها شيء كما هو محسوس بالواقع ولا نفس حقيقة قوله الانتزاع  
 يجعل البطلان هو كونها نهاية انتزاعها عن افعالها على قول صاحب الشرائع وكون الوجود هو  
 ماضى الفاعل الخ وقد فهمه مصنف من قوله ذلك ان مراده ان الوجود لو كان هو افعال فان  
 لم ينفذ افعال الوجود شيئا زائدا فالوجود معدوم كما كان قبل اكتمل فكم يمكن انرا جعل هذا حذف  
 وان افاد الفاعل الوجود شيئا زائدا هو وجود الوجود كما ان الوجود وجود لا الى نهاية ما عرض له  
 فان الوجود امر انتم اعلم به صحيح وافي الاحتياج بل معنى كونها نهاية عنده قوله ان ينزع منها الوجود  
 في الاعيان وانما تكون باكمل هو كيف يقولون ان كونها نهاية بحيث يصح ان ينزع منها الوجود في  
 الاعيان ان افعالها ليس افعال عندهم نفس الوجود في افعال ان افعال ان افاد الوجود وجودا  
 زائدا انهم ان يكون للوجود وجود وان لم ينفذ فالوجود كما كان ولان انتزاعها عندهم  
 نفسها نهاية انتزاعها عنها حتى يلزمهم القول باكمل البسيط ولا نفس حقيقة قوله الانتزاع حتى

نظير ان نفس حقيقة صحة الانتزاع ما يتبع من الالهيّات فيقول الى القول بايجل البسيط -  
في اثباته قوله ولا نفس حقيقة صحة الانتزاع انه فان قيل نازن ما اثر الفاعل قبل اثره ان الالهية  
تنتزع منها الوجود وتنتزع ذلك بمقتضى الوجود بالعدم او ليس في العدم ما يدعي انه اثر الفاعل

انتهى - والجواب ان ذلك اثر افادة الفاعل لا نفس المنتزع ولا الالهية المنتزع  
عنها ولا نفس حقيقة صحة الانتزاع - من جهة قوله لضع انه امانى الوضع المصطلح في بياض  
العلوم فكان الالهية حيث قرروا موقوفهم في هذا المسئلة جملوا ان اثر افادة الفاعل في  
الالهية بحيث تنتزع منها الوجود من الاصول الموضوعة في هذا البحث اذ من الوضع المصطلح في  
فرض ايجل وعلى هذا يكون فيه ايار الى عدم حقيقة قول المشائين وان لم يتم احتجاج بعض الاشياء  
عليهم انتهى - فمحنة البرهان ما انتجناه - ونظير من اكثر كلمات المصنف الوجود عارض للماهية في  
نفس الامر فعلى هذا لا يمتنع له غرض القول بايجل المؤلف فماتية الاستدلال على هذا التقدير في حيز افتاء  
نعم على تقدير كون الوجود اعتباريا تعليليا ما خذ ان نفس الالهية بلا زيادة امر عليها كما هو مفهوم  
عبارة ثم تستدل له على حقيقة تجمل البسيط - ثم الاجد بايجل البسيط تنقدسه عن ثواب اكثر

ان يقال انه ما اثر ابداعي واخراج الاليس من المطلق وبالمؤلف انه اثر اعمى مسبوق  
تقابل ما وان لم يكن المادة - في ثباته قوله ثم الاجد ان نقرر موقوف المؤلف ان بعض من قد يسيء  
حكمة شل التحقيق قال في ثبات ما حجبته من حجب شراعية ان التاثير قد يكون اخر اعتبارا  
بافاضة الاثر على قابل كالصور الاعراض على بمادة القابلة لمبا ومن هذا القبيل حال الوجود الذي  
موجودا خارجيا وبالعكس هذا التاثير موقوفه على محمول لا محمول اليه وقد يكون ابدعيا

ايجاد الاليس عن الالمس المطلق ولا يقتضي محو المحو الاليس بل هو جعل بسيط متقدس عن شوائب  
 التكثر متضمن عن سبق قابل متعلق بذات الشئ فقط وهذا هو التأثير الحقيقي في الشئ والاول  
 بالتحقيقه تأثير في بعض اوجافه اخرى كونه شيئا اخر هو الوجود او غيره ماثرة بالذات بنوع  
 الالافه والامان المتعارف هو التأثير الاول واما في تصور هذا التأثير نوع عموم منظم <sup>على</sup> <sup>الظهور</sup>  
 وتصور التأثير على معنى الاول ولم يعلموا ان ما بقية الفعل شيئا يجب ان يكون له هويته  
 حتى يمكن ان بقية شيئا والمصنف ليس يرتضي هذا الكلام لان قسمه التأثير الى ضربين الابداع و  
 قسمه ما به المستوفيه بالاداء والدة وعدمها شيان بعض المعلوم لا يكفي لكانه الذات في فضاء  
 عمل <sup>سواء</sup> وبعضها يحتاج الى الامعان الاستعدادى القايها بالمادة للبا اعتبار الجعل البسيط  
 والمولف ولذا كاعتبر ان من كثر الجعل البسيط فليس في ذلك مجدى الا يحتاج نعم التأثير  
 الاليس اعمى اذا كان ما <sup>هو</sup> البسيط كان احدهما بام الابداع فلذا كان المصنف الكلام الى  
 الالافه اياه الى ان ما يتاى هو هذا لا الاحتياج بذلك اشار قوله وان لم يكن القابل العادة الى ومن  
 ما هنا فان منكر الجعل البسيط لفهم معنى الابداع لان الابداع انما هو عدم سبق اعادة فتيون  
 ما ليس الاليس عن الالمس المطلق لا عن مادة وهذا المعنى تحقق عليه بين الصلحة فكيف يقال لم  
 يفهمه اكثر من ثم سكر الجعل البسيط لم يقل ان امانته شئ قبل الوجود والفعل فيفرض عليه  
 الوجود بل يقول بعد ان يخرجها الفعل من الالمس الى الاليس فيجب فعل التأثير الاليس <sup>باعتبار</sup>  
 الموجودية لا باعتبار نفس الحقيقة التصورية وان لم ينلخ الحقيقة من الموجودية فيجب الال  
 قوط ففهم ما احتجنا في المتن ونشكر كما امرت انتهى غرض المصنف الاغراض على المحقق الدوا

على ما فهم من كلامه. ومحصل الدعاوى ان يمتنع فهم من كلام المحقق انه تعقيد بان الثابت  
بالجمل البسيط يقولون بان التأثير الابداعي والتأثيرات بالجملة يقولون بان التأثير الاخر  
وان كانت ائمة القائلين بالجملة يقولون ان التأثيرات الابداعية الابداعية فيستغنى عن  
على المحقق اوله بان هذا غير منفي من قسمه التأثير الى الابداعي والاخر الى الابداعي المستقيمة  
بالأداة والمادة وعدمها حيث ان بعض المعلول لا يمكن ان يكون له التأثير في نفسه عن هذه  
وغيرها منها يحتاج الى الامكان المستعدي التام بالاداة وهذا مما اتفق عليه الفرقان  
للاعتبار الجمل البسيط والمؤلف كما فهمه المحقق في ذلك اعتبر القسم من سكر الجمل البسيط  
وتأنيبا على قول المحقق ان التأثير قد يكون اخر اعيان في تأنيته الاثر على قابل كالصور  
والدعاوى على المادة القابلة لتأثيرها على ان في التأثير الاخر اعيان لا بد من المادة القابلة  
فما عر من التأنيث في قوله وان لم يكن المادة بان هذا غير مشروط بل لابد في الاخر اعيان قابل  
كان معمولي او ذاتا موضوعية بآية ضمنية كانت وتأنيبا بان المحقق تعقيد ان القائلين بالجملة  
المؤلف يقولون يكون الهاتية ذاتا قابل الوجود والفعال فيفيض عليه الوجود فاعرض لمصنف  
بن سكر الجمل البسيط لم يقل ان الهاتية هي قابل الوجود والفعال فيفيض عليه الوجود بل قال  
بعد ان خرجها عن الفعل من السبيل الذي ليس العقل التأثيرات بها باعتبار الوجودية لا باعتبار  
الحقيقة المتصورة وان لم يبلغ الحقيقة من الوجودية بحسب الوجود فلور وندوه الدعاوى  
على كلام المحقق على غير مصنف لم يفتقر به بل قال الاجدر بالجملة البسيط تعقيد آء  
يعني بان غاية ما يتأتى من ان القائل لا كان الجمل البسيط متقدما عن ثوابت

فالأصير بالتأثير الدب اعم وبالحمل مولف التأثير الاخر اعم منه واحق ان كل دم المحقق فاض عن  
 الكدور ولا بد عليه ما ورد من الاعتراضات وبينا انه يقتضي تمهيد مقدم هو ان الابداع على  
 على التأثير الذي يكون لعدم سبق المادة وعلى ايجاد الدس على الدس المطلق وكذا الخلق  
 يقال على التأثير الذي يكون سبق المادة وعلى افاضة الدس على ما بل سواء كان معمول  
 اذ اذا ما موزونة لضعفه واذا امتد به فتقول ان التحقيق ان الحمل مولف انما يتصور اذا  
 كان للجول نحو قتل صيرته محجولا اليه فان تحمل الحمل مولف من الشئيين انما يتصور اذا  
 كان المنضم لاحقا لبقوة الحمل بالمنضم اليه ولا ريب ان ذلك لا يحاق لا يمكن الى ما  
 ان اصلا فلا محذور لعلين يحمل مولف من القول بمسبوقية الحمل الكلداني تقابل بمزونات  
 المحجول التي يحلها الفعل معرضة للوجود مخلوقة به من جميع القول بالتأثير الاخر اعم بالمعنى  
 الثاني واما احباب الحمل البسيط فمذهبهم الابداع بمعنى عدم المسبوقية تقابل بمزونات المحجول  
 المعرضة للوجود متعين او يحمل مذهبهم ايجاد الدس على الدس المنفرد عن اشكته المتعلق بذا  
 انش فقط فمذهب الابداع بالمعنى الثاني عند احباب الحمل البسيط والاعتراض بالمعنى الثاني عند  
 الحمل مولف متعين واما قسمة التأثير الى الابداع والاعتراض بالمعنى الاولين فتستحق عليهما من  
 ان يقتضي فقط الاعتراض الاول واما الاعتراض الثاني فمبناه ان المصنف فتم من ما بل في كلام المحقق  
 ان التأثير قد يكون اختراعا اعم يا فاضة الدس على ما بل المادة وهذا ينافي ما ساد  
 التحقيق صريح في ان شئيه اجدية بان الراد بالتقابل ليس معمول البمول بل اعم منها ومن الذات  
 التي يكون موضوعه بانه ضمة كانت - واما قوله الاعتراض الثالث فعلان المحقق ان



ان منكر المحل البسيط يقول يكون الماهية ذاتا قبل الوجود حتى يرد عليه ما اورد به بل يدعي ان منكر المحل  
المبسط يلزم القول بكون الوجود من العوارض للاحقة بالماهية في نفس الامر المفروض للعقول  
بان ماهية ذات قبل الوجود ما ينبتا من ذاك - ولذلك اي للاجل ان في المحل البسيط

لقد عرفت ثوابت التكرار - فان الاول اصول للتحقق عن استناد اكثره في المعلول الاول الى الوجود  
الحقة - اذ على محل البسيط يكون الصادر الاول من الواحد الحق تعالى نفس ماهية المعلول الاول الصادر  
واحد والوجود والافاضة الازمنة اعيان قبل الاتساع لما كان تقرر بها عين تقرر المنشأ ومضد بها  
الضياء عين صدر المنشأ فليس رتبة المعلول الاول صدر اكثره اصلا ولا بعد الاتساع فبما وجودا

في بيان ليس معلولين اولين وصادرين اولين فقد بان ان في محل البسيط صيانة عن  
استناد اكثره في المعلول الاول الى الواحد الحق وفي محل المؤلف لما كان الصادر الاول من المحل

شبهتين متغايرتين في نفس الامر اعني ماهية المعلول وجودا عارضا لها في نفس الامر الذي يصح محال  
ماهية المعلول الاول منصفة بغيره استنادا اكثره الى الواحد الحق تعالى في شبهة قوله ولذلك اه قد  
اورد على الفلكية لزوم استناد اكثره الى الواحد الحق اذ المعلول الاول ينحل عنه عقل الى نفس الفصل

فاجيب ان العقل لا يتجسس نيبا اثر الى الوصل ولا شتم الى الحسن باعتبار - المصنف يقول في شبهة  
وتعليقات ان الفاعل عائد لان العقل الصالح العقل الى ماهية وجوده الوجود وان كان على ماهية

الممكنة باسرها ولذا حكمت الحكمة بان الوحدة فمقتضى بالباري الاول سبحانه والماهية الممكنة انما  
اتصفت بالحد والاتحاد دون الوحدة فالنفس الصاعدة في الشفاء كل ممكن زوج سر يسري ما دون

استناد اكثره الى الواحد الحق للزعم ولا محض عنه الا تجصيل حقيقة محل البسيط وان  
انفاعل نفس الماهية البسيطة العقلية ثم ماهية الخفية البسيطة والوجود يتبع ماهية الاثر

ان تلك الطبيعة البسيطة تم نخل غرض شأبه اكثره على ما تحقق في المتربس بقاواياتها لان هذه الهاتية  
 في نفسها من اجل فلا بد فيها من لحاظ شئ غرض شئ وان لم يكن منها كمالهاية اصلا فليست ملاحظة  
 اكثره من هذه الهاتية والقياس في نفسها غير وجودها وهي شئ حيث هي شئ كمال مصداق حمل الوجود  
 فاذن قد زعمنا اكثره من حيث انها في نفسها شئ مستبعد شئ هو حقيقة كمالا وجودها ايضا  
 بل زعمنا اكثره من حيث ان حقيقة كونها وصيرورتها في الاعيان اذ هي الذي من ماذون لا تفصل من  
 شوائب اكثره الا حيث يكون املاية منقررة بنفسها والوجود يكون لفك كماله شئ  
 وانما كانت الواحيد الواحد الحق تعالى وطبيعة الكمال من غير غرض في ذلك وقد طول المصنف في  
 هذه الامعان وحاول السجبان في اصل الكتاب بقاواياتها لا يكتفي بقوله وبناء على هذا التحقيق قال  
 اصون للحفاظ اذ الحفاظ على اكثره في طبيعة الكمال غير ممكن بل شئان المبدأ المطلق الحق  
 جل ذكره وذلك بحسب المصنف بالوحدة الحققة وهذا العلوم لا يتوصل كمالا المصنف غير موضع  
 من الكتاب من يكون في نفق فقه طائفة للفلسفة وهو تشييع الحكمة والحمد لله العالين امي  
 اعلم ان في تربية الهاتية من كبريت ثلثة مذاهب الاول ان الترسب الذي في شئ كبريت الفل فلست  
 لتربية الخارجى على المادة والصورة الثمانية من في الوجود الخارجى والثاني ان الترسب الذي في شئ  
 لتربية الخارجى الثالث ان الترسبين قد يجتمعان وقد يتعارفان فعلى المذهب الاول العمل الاول  
 بسيط محض في الذهن والخارج ليس مركبا اصلا لان كبريت الفل ولا شئ المادة والصورة محمول  
 بالجوهر البسيط ولا يلزم عليهم استناد اكثره الى الواحد الحق اصلا واما على المذهب الثاني والثالث  
 الهاتية المركبة من كبريت الفل ليست مركبة حقيقة بل هي حقيقة واحدة بسيطة في الواقع وكبريت  
 والفصل فلهذا استند الهاتية فالصعود الاول في الدرجة الاولى من الواحد الحق تعالى على تدرج التدرج



ايضا ليس الواحد لا الكثير فما احواله المصنف في شتمه لرفع نزوح استناد الكثرة الى الواحد حتى في تعلق  
 كعمل البسيط به نفس مائة الوضعية ثم بالماية الخمسة وتعبية الوجود الصحيح على شتم من المذهب على  
 المذهب العلوي فليس الواحد الاول عندهم الا لفس مائة المعلوم الاول المبسط في الواقع لا الماية  
 الوضعية ثم مائة الخمسة لوجوه من الفصل عندهم في المعلوم الاول واما على المذهب السابقيين  
 فالحديث الفصل مائة اثنان اثنان وجوه بالعدد التحليل الذي والاصل الاول في الدرجة الاول  
 من الواحد حتى ليس الا لفس مائة المعلوم الاول الذي لم يثبت اثبات الكثرة

